الجمهورية الجزائرية الديمقـراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

1954-1962م

➢ إعداد الطابتين:

➢ مكي شروق

➢ خضير صبرينة

إشراف:

د- قندوز عبد القادر

السنة الجامعية:

1442-1443هـ/ 2021-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقـراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ

تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

1954–1962م

- إعداد الطابتين:
- مكي شروق
- خضير صبرينة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عبد القادر ولد أحمد	استاذ محاضر– أ–	رئيسا
أحمد سلطاني	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا
مُحَمَّد شهدة	أستاذ مساعد– أ–	مناقشا
عبد القادر قندوز	أستاذ محاضر– أ–	مشرفا

السنة الجامعية:

1442-1443هـ/ 2021-2022م

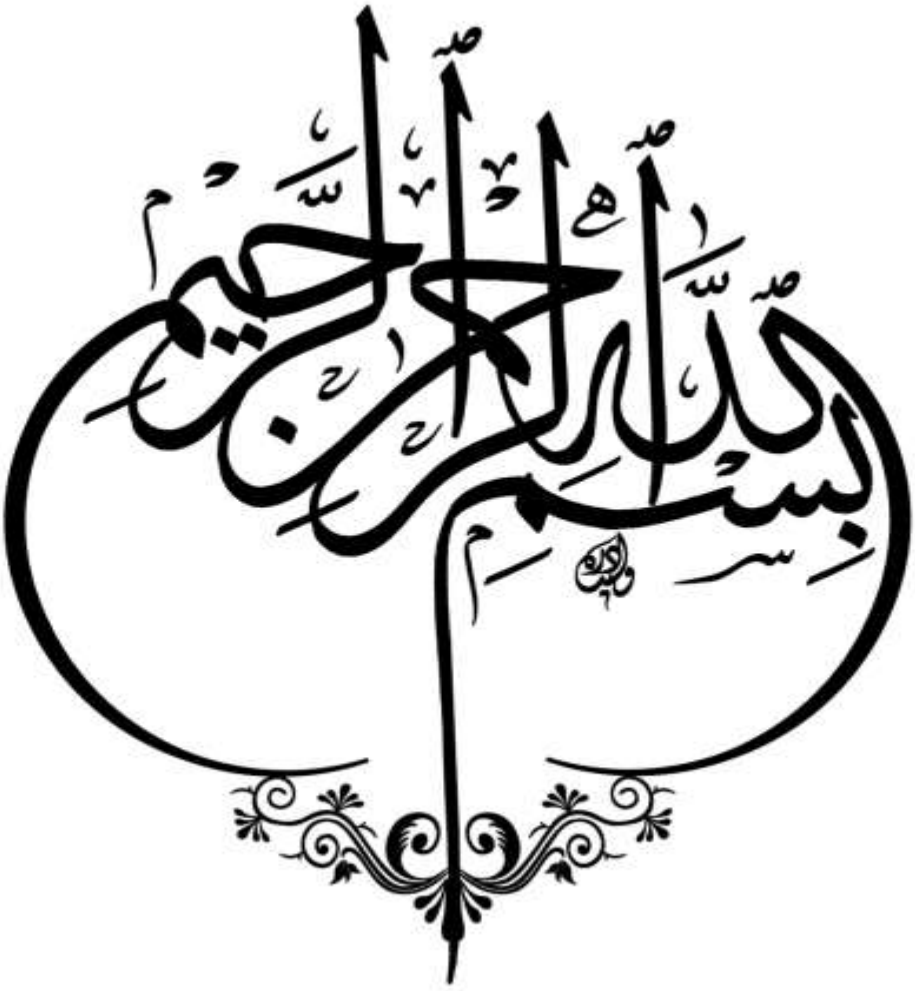
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ و قل ربي زدني علما ﴾

الآية 114 من سورة طه .

شكر وعرفان

الحمد لله والثناء والشكر لله على نعمته الظاهرة والباطنة لتوفيقنا لانجازنا هذا العمل المتواضع . اعترافا بالفضل والتقدير للجميل لا يسعنا بعد انتهائنا من اعداد هذه الدراسة إلا التوجه بالشكر والامتنان الى الاستاذ المشرف "قندوز عبد القادر" الذي غمرنا بتوجيهاته ومساعدته ومتابعته لأفكارنا ،راجينا من المولى عز وجل ان يعوض هذا تعبه هذا خيرا ان شاء الله.

كما نشكر جميع أساتذة الملحقة الذين ساندونا بملاحظاتهم القيمة

إهـــداء

إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا مُحَمَّد ﷺ.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى "أمي العزيزة".

إلى من احمل اسمه بكل فخر الذي دفعني الى طريق النجاح وعلمني كيف ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى "أبي الغالي".

إلى إخوتي ولأخواتي، إلى عائلتي الكريمة.

إلى صديقتي التي قاسمتني هذا البحث "صبرينة".

الطالبة:

"شروق"

إهــداء

إلاهي لا يطيب الليل الا بشكرك.....ولا يطيب النهار الا بطاعتك .....

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك .....ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلالك".

إلى من بلغ الرسالة .....وأدى الامانة .....ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين .....سيدنا مُحَمَّد "ﷺ ".

إلى والديا الكريمين أمي وأبي أهدي لكم عملي هذا.

إلى من هم سند لي في هذه الحياة اخواتي وأخواتي.

إلى زوجي العزيز وإبني حفظهم الله لي.

وإلى من قاسمتها مشقة هذا العمل شروق.

الطالبة:

"صبرينة"

قائمة المختصرات:

الرمز	الكلمة
ج	جزء
ط	طبعة
د.س	دون سنة
د.ط	دون طبعة
م.ج	مجلد
ص	الصفحة
تر	ترجمة

مقدمة

إن الثورة الجزائرية تعتبر من أهم ثورات القرن العشرين، وذلك لما حملته من قيم وأفكار أثرت على الصعيد الدولي والإقليمي، فسعت الديبلوماسية الجزائرية منذ اندلاع الثورة على تدويل الفضية الجزائرية دوليا لأنها كانت تؤمن إيمانا قاطعا بأن مواجهة فرنسا لا تقتصر على الكفاح فقط بل إن هذا الكفاح لا يتوج بانتصار حقيقي، إذا لم يواكبه عمل ديبلوماسي ودعم خارجي.

وا لمتتبع لتاريخ الجزائر ابان الثورة التحريرية لا يمكنه المرور دون التوقف عند الدعم العربي والدولي للقضية الجزائرية، فقد كان للدول العربية دورا بارزا وفعالا في تدعيم القضية الجزائرية من خلال المساندة المادية والمعنوية، وتنوعت مظاهر الدعم العربي بين دعم مادي من خلال التبرعات الشعبية والهبات الحكومية لتغطية احتياجات الثورة المختلفة ودعم عسكري تمثل في إرسال الأسلحة والتزويد بالذخيرة، ونالت مساندة سياسية في كل المحافل الدولية.

ليس هذا فحسب وانما أدرجت القضية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة، وادرجت في القضايا الدولية المطروحة للمناقشة في جميع دورات هيئة الأمم المتحدة حيث توجت وثمرت في نهاية الأمر باعتراف واسع لهذه القضية، فهاته الانتصارات التي حققها الدور الديبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوفد الخارجي في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية اعتبرت منابر الجبهة للدفاع عن الجزائر، وهكذا أرغمت فرنسا واجباتها للجلوس على طاولة المفاوضات من أجل الاستقلال.

وتكمن أهمية هذه الدراسة الموسومة عنوانها بـ:" **تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية 1954-1962**، في كونه يتطرق إلى جانب هام من تاريخ الثورة التحريرية وذلك بعزل العدو من الميدان الدبلوماسي و تدويل القضية الجزائرية وحمل المعاناة الجزائرية إلى الخارج وابلاغ الرأي العام الدولي بذلك، خاصة الأعمال التعسفية التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري وكذلك الاعتراف بالحكومة الجزائرية كمفاوض رسمي مع فرنسا لتحقيق الاستقلال.

ولقد كانت أسباب اختيارنا للموضوع ذاتية وموضوعية:

أولا: الدوافع الذاتية:

كان اختيارنا لهذا الموضوع نتاج دوافع شخصية، وذلك من أجل الاطلاع والتعمق في مثل هذه المواضيع الحساسة وميولنا لدراسة تاريخ الجزائر بصفة عامة، وتاريخ الثورة منه بصفة خاصة.

ثانيا: دوافع موضوعية:

أهمية العمل الدبلوماسي الجبهة التحرير الوطني في إنجاح القضية الجزائرية والتعريف بها وإن البحث في هذا الموضوع، يبين للقارئ استراتيجية وديناميكية جبهة التحرير الوطني في مسايرة الأحداث الدولية، من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية.

وعلى ضوء ما سبق وبعد التعمق في الموضوع والبحث فيه إرتاينا في طرح الإشكالية التالية: **كيف تم إدراج القضية الجزائرية في المحافل الدولية ؟.**

وتفرعت هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات:

- كيف إندلعت الثورة الجزائرية ؟ وكيف كان مسارها؟
- كيف تجسد دور الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية؟
- ماهي أبرز المظاهر والاليات التي اعتمدت عليها الثورة في تجسيد التضامن المشترك مع الشعوب الأفرواسيوية؟ .
- كيف كان نشاط جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي من أجل تدويل القضية الجزائرية؟
- ماهي المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في مناقشات جمعية الامم المتحدة؟.

أما الخطة المعتمدة في بحثنا فإننا قسمناها إلى مدخل وثلاثة فصول نهدف من خلالهم إلى الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية.

جاء المدخل بعنوان إندلاع الثورة الجزائرية وظروفها تحدثنا فيه عن إنطلاقة الثورة الجزائرية ومسارها وصولا لمؤتمر الصومام والذي كان له دور في فكرة العمل الدبلوماسي وبداية تجسيدها، ثم تلاه الفصل الأول المعنون بالثورة الجزائرية والدعم العربي، تطرقت فيه إلى

التعريف بجامعة الدول العربية وموقفها من اندلاع الثورة التحريرية، ودورها في دعم القضية الجزائرية كما عرفنا مساهمة الجامعة العربية في تعريف بالقضية الجزائري والدعم العربي للثورة، أما الفصل الثاني فإندرج عنوانه بالثورة الجزائرية في المؤتمرات الأفرواسيوية تحدثنا فيه عن القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية والمؤتمرات الأسيوية، أما الفصل الثالث والأخير فجاء عنوانه القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة عرفنا أولا هيئة الأمم المتحدة، ثم بينا تدويل القضية الجزائرية فيها ثم تطرقنا إلى مساعي الحكومة المؤقتة في هيئة الأمم المتحدة وأجملنا في الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، كما ألحقنا البحث بمجموعة من الملاحق ذات صلة بالموضوع.

وتقتضي الدراسة العلمية من كل باحث أن يختار المنهج العلمي المناسب لموضوعه ولدراسة هذا الموضوع دراسة علمية فتم توظيف المنهج الوصفي التاريخي تم توظيفه في عرض الوقائع والأحداث التاريخية التي طالت الثورة وتفاعلات الدول العربية والافريقية وحتى العالمية مع القضية الجزائرية من خلال، و تضمن سياق وعرض بعض الحقائق التاريخية والأحدث التي تزامنت مع فترة موضوعنا، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي في دراسة المادة العلمية المتعلقة بدراستي.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع المتعمدة نذكر:

أ-المصادر:

- أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ط1، دار العودة، بيروت، 2015.
- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.

ب- المراجع:

- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى "1954-1956" منشورات المتحف الوطني، د.س الجزائر.
- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2012.

ولقد تعرض بحثنا لدراسات سابقة لموضوع لكنها مختلفة نوعا ما في عناوينها وليست مطابقة لعنوان دراستنا فنذكر منها رسالة ماجستير بعنوان العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 إلى 1958، لأحمد سعيود.

وفي سبيل إتمام هذا العمل وصياغته واجهتنا بعض العراقيل والصعوبات منها؛ ضيق الفترة الزمنية لدراسة هذا الموضوع وخاصة أنه يجمع بين عدة بلدان إفريقية واسيوية وقلة الكتابات التاريخية المتناولة لهذا الموضوع، وحتى وإن وجدت فهي تتحدث بشكل عام خاصة في دورات هيئة الأمم المتحدة، وهذا بالإضافة إلى قلة المصادر المتخصصة في الموضوع. ورغم كل هذه الصعوبات إلا أننا حاولنا قدر الإمكان الإلمام بجميع ثنايا الموضوع، وأخيرا وليس آخرا نتمنى أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا أو على الأقل نكون قد شكلنا نقطة انطلاق للدراسات اللاحقة كما نتمنى أن نكون من خلال عملنا هذا قد ساهمنا في إثراء المكتبات الجزائرية وحققنا إضافة معتبرة لكل باحث أو قارئ أو طالب علم.

مدخل: إندلاع الثورة الجزائرية وظروفها.

عاش الشعب الجزائري اثناء فترة الاستعمار الفرنسي مختلف أنواع التنكيل والقمع والتعذيب والتقتيل وغيرها من مظاهر السياسة الاستعمارية، التي طبقتها فرنسا في الجزائر لترسيخ فكرة أن الجزائر فرنسية و هي جزء لا يتجزأ من فرنسا، لم يرضى الشعب الجزائري بهذه المظاهر بل واجهها بكل أساليب الكفاح السياسية والعسكرية المتاحة لكن كل هذه المقاومات الشعبية ونضال الاحزاب السياسية لم يصل إلى نتيجة نهائية مع الاستعمار وذلك لأنها لم تكن موحدة بل كانت كل مقاومة على حدى، ولما أدرك الشعب الجزائري هذا المشكل اتحد وكون ثورة جزائرية موحدة تشمل كل منطقة في التراب الوطني وتضم كل مناضل سياسي يسعى لتحرير بلاده من المستعمر، حيث تعتبر فترة الثورة الجزائرية من أهم المراحل التاريخية للجزائر باعتبارها العمل الحقيقي الذي أوصل الجزائر للاستقلال، وقد تميزت الثورة الجزائرية بعدة أحداث منذ بدايتها كان لها صدى كبير.

أولا: اندلاع الثورة:

من المعلوم أن الثورة الجزائرية انطلقت بمبدأ اللامركزية المطلقة، بحيث كانت كل منطقة مستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى، لا يربط بين منطقة وأخرى إلا هدف واحد هو مقاومة العدو بكل الوسائل والطرق المتاحة لإضعافه وإخراجه نهائيا من الوطن، وتجنيد الشعب وإشراكه في المقاومة للوصول إلى ذلك الهدف، ولعل ما فرض ذلك وغذاه هو صعوبة الاتصال التي كانت في البداية بدائية حسب الإمكانيات المتوفرة، بالإضافة إلى ذلك كبر مساحة الجزائر [1].

في الساعة الواحدة من ليلة أول نوفمبر 1954 إنطلقت الرصاصات الأولى لثورة التحرير الكبرى، كما هو مخطط لها. واستطاع قادة الولاية الأولى والثانية والثالثة والرابعة إلى حد ما أن يباغتوا القوات الفرنسية ويخلقوا الرعب في نفوس الأروبيين الذين كانوا يعتمدون على الجيش الفرنسي لتوفير الأمن لهم في الجزائر[2].

ثانيا: أسباب ودوافع إعلان الثورة:

- إدراك الحركة الوطنية لمرحلة التحقيق النهائية.
- إتحاد الشعب حول قضية الاستقلال.
- إنفراج الوضع الدولي، وملائمته لحل المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية.
- السند الدبلوماسي، وخاصة من طرف الإخوة العرب والمسلمين الذين لم يبخلوا بدعم الكفاح الجزائري.
- اندلاع العمل الثوري في كل من تونس والمغرب الأقصى، وتأخر الجزائر إلى مؤخرة الركب.
- تحطم الحركة الوطنية بسبب سنوات الجمود والروتين[3].

1-إنطلاق الهجوم:

(1) مصطفى همشاوي، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات، دار هومه، الجزائر د.ت، ص105.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1997، ص380.

(3) أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص ص59-60.

حيث وزعت منشورات باللغتين العربية والفرنسية من أجل توجيه نداء للشعب الجزائري[1]، ونفذت عدت عمليات عسكرية، أكثر من 30 هجوما، استعمل فيها الثوار أسلحة تكاد تكون موحدة في كل المناطق العسكرية الخمس: الأوراس، الشمال القسنطيني القبائل الجزائر، وهران وقد شهدت المنطقة الأولى (الأوراس) أكبر قدر من الهجومات، قدرت بـ 43 هجوما[2].

ووقعت نحو من ثلاثين هجمة متزامنة في جميع أنحاء الجزائر على مختلف الأهداف العسكرية والبوليسية وقد اشترك في هذا الهجوم نحو من ألفين إلى ثلاثة ألاف مناضل سلاحهم على الأغلب بنادق الصيد والأسلحة المحلية الأخرى وقد تمكنت الفئات الصغيرة في معظم الحالات من الانسحاب بعد أداء المهام التي عهد إليها بأدائها[3]، ورغم أن العمليات شملت معظم أنحاء الوطن إلا أن مهد الثورة كان في الولاية الأولى عمالة قسنطينة وخاصة جهاتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الأول فيها، وكادت تتركز الحوادث في جهات جبال أوراس [4].

2-ظروف إندلاع الثورة:

ابتدأت ثورة 1954 بحوادث فردية، وظهور فرق مسلحة في مناطق مختلفة من الجزائر وتبين على ضوء التوقيت لتلك الحوادث أنها كانت صادرة عن حركة منظمة على المستوى الوطني، وفعلا فسرعان ما أجاب منشور سري عن مختلف التساؤلات التي نجمت في جميع الأوساط من جراء أحداث الليلة الخالدة التي قدر لها أن تصبح فيما بعد هي العيد الوطني للدولة وللشعب الجزائري، فقد حدد المنشور السري أبعاد الحركة المسلحة كما أعلن عن اسم المنظمة التي تحملت أعباء هذه المسؤولية التاريخية وهي جبهة التحرير الوطني[5].

لقد كانت سنة 1954، عصيبة على مسار الحركة الوطنية وبصفة خاصة حزب الشعب الجزائري الذي أصبح يعيش على وقع أزمات متعددة وخطيرة تجلت في تصاعد الصراع بين

(1) محمد عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، د.ن، د.س، ص 21.

(2) عبد الحميد حوجلة، الثورة في الولاية الخامسة 1954-1962 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 86.

(3) جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تع: خيرى حماد، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 118.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي "1954-1964، ج5، دار الغرب الإسلامي، 1997 ص 41.

(5) عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، ، قسنطينة- الجزائر، 1965،ص229.

أعضاء اللجنة المركزية بقيادة السيد بن يوسف بن خدة(*) والزعيم التاريخي للحزب السيد مصالي الحاج، وعلى إثر هذه الأزمة ظهرت مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة يتقدمها السيد محمد بوضياف(*) الذي تولى في شهر مارس 1954 تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وذلك رفقة مجموعة من الإطارات القيادية أبرزهم السادة : سيد علي عبد الحميد بشير دخلي والأمين العام السابق للحزب السيد حسين لحول، وقد وضعت هذه اللجنة هدفا واضحا للمبررات وهو البحث عن أنجع الحلول للمشاكل القائمة التي باتت تهدد الحزب بالانفجار، ونظرا لتباعد وجهات النظر المتعلقة بكيفية حل القضية الجزائرية بين المركزيين وقدماء المنظمة الخاصة فإن اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تفلح في تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله، هذا ما أدى إلى فتور نشاطها في مرحلة أولى ليتوقف نهائيا وتلقائيا بعد ذلك خاصة ما ظهرت إلى الوجود ما أصطلح عليه بمجموعة الاثنين والعشرين [1].

بدأت الثورة في ظروف استثنائية نتيجة الأزمة التي كانت تعصف بالحركة الوطنية، والتي كانت تفتقر لأمور تنظيمية ونقص فادح في التموين والتسليح، لكنها استطاعت بمرور الوقت أن تصمد بإمكاناتها البسيطة وتبرهن على وجودها وثباتها، بفضل استبسال رجالها الذين وقفوا في وجه أعتى جيوش العالم وقد كان الزخم الثوري في بداية الثورة في منطقة الأوراس التي اعتبرتها سلطات الاحتلال الفرنسي قلعة للثورة بسقوطها ينتهي العمل العسكري في الجزائر لذلك وضعت إستراتيجية تضمنت جملة من أساليب وإجراءات عسكرية قمعية وإجراءات إصلاحية للقضاء على الثورة[2].

(*) **بن يوسف بن خدة:** من مواليد 23 فيفري 1920م، انخرط في حزب الجزائر في 1942، عين أمينا عاما للمنظمة الخاصة في 1953م، التحق مباشرة بجبهة التحرير الوطني، كان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، تولى منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى ثم رئاسة الحكومة المؤقتة في أوت 1961 م، خلفا لفرحات عباس، توفي في 4 فيفري 2003. للمزيد ينظر، بن خدة بن يوسف جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص ص 601 – 603.

(*) **محمد بوضياف:** هو الرئيس الرابع لجزائر ولد في 23 جوان 1919 ، إنضم إلى القوات الفرنسية خلال ح–ع–2 ثم إنضم إلى حزب الشعب الجزائري ثم أصبح عضوا في المنظمة السرية، ، أصبح عضوا في ح–إ–ح–دن كما على تنظيم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، تم تعينه نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1961،اغتيل في 9جوان 1992م. للمزيد ينظر : محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الأول ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 07.

(1) محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962م، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومه، الجزائر، د.ت، ص23.

(2) خي عبد الله وناصري معمر، نماذج من الاستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس "1954– 1956" مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد 20 العدد 20، أدرار – الجزائر، 2018، ص238.

3- نتائج الهجوم:

كان نتائج هذه العمليات هي: قتل عدد من الخونة والمعمرين وأعوان وجنود السلطات الاستعمارية و حرق بعض المزارع وهم عدد من الجسور وإتلاف أعمادة وخيوط التليفون والكهرباء والاستيلاء على كمية كبيرة من بنادق حرب ورشاشات خفيفة ومفرقعات وذخيرة وكانت المفاجأة مطلقة بحيث لم يتمكن العدو من المقاومة ورجع المناضلون سالمين إلى أماكنهم المحددة[1].

وفي الصباح من نفس اليوم لم تتمكن الصحافة الاستعمارية من نشر الخير ولكن أذاعته الإذاعة الجزائرية المحلية ثم نشرته الصحفي المسائية وقد تفاجأ الرأي العام الجزائري والفرنسي هذه الأحداث التي لم يكن يتوقعها نظرا للضعف الذي آلت إليه الأحزاب الوطنية وهذا أصابت الدهشة الجميع وامتنعت هذه الأحزاب من الإدلاء برأيها وبالحكم عليها والدهشة الكبرى أصابت السلطات الاستعمارية التي أصبحت تتخبط في تأويلات خاطئة جعلتها تقدم على أعمال فوضوية و تسير في ضلال كبير فقامت بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت منقسمة على نفسها وإلقاء القبض على قادة جناح المركزين ومن بينهم بن خدة ولم تطلق سراحهم إلا بعد خمسة أشهر بعد أن تبين حملوها ثم أحالت تشير إلى التدخل الأجنبي وخصوصا المصري واستنفرت قواتها في التراب الجزائري ولكن بصفة عامة تم تعر اهتماما كبيرا للحدث إلا بعد أيام واعتبرته كالأحداث العادية[2].

ثانيا: هجومات الشمال القسنطيني:

تعتبر الهجومات التي حدثت في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في 20 أوت 1955 منعطفا هاما في مسار الثورة التحريرية، وذلك بالنظر إلى الظروف التي حدثت فيها، حيث كانت الثورة الجزائرية لا تزال حدثا غامضا بالنسبة للكثير من الجزائريين، كما كانت محل شك بالنسبة لحل التيارات السياسية الجزائرية، أما بالنسبة للسلطات الاستعمارية فكانت مجرد عمل عصابة خارجة عن القانون، في حين كان الرأي العام العالمي يعتبرها شأنا داخليا بهم فرنسا وحدها، وإلى جانب ذلك فإن تداعيات هذه الأحداث وما خلفته من أصداء كثيرة وخاصة النتائج

(1) زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص13.

(2) نفسه، ص14.

المترتبة عنها سواء العسكرية والسياسية، وعلى المستوى الداخلي والخارجي، كل ذلك جعل حدثا مفصليا في تاريخ الثورة التحريرية كذبت كل الادعاءات الفرنسية وكشفت للعالم حقيقة ما يجري في الجزائر، بأنه ثورة شعبية يقودها تنظيم ثوري الهدف منه هو استقلال الجزائر[1].

1-أهداف هجومات الشمال القسنطيني[2]:

فك الحصار المضروب على منطقة الأوارس بعد أن نقل الاستعمار معظم قواته في محاولة منه لتطويق الثورة والقضاء عليها بصفة نهائية.

تأكيد استمرارية وشمولية الثورة المسلحة التي فجرتها طلائع جبهة وجيش التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954، وكذلك شمولها على مختلف أنحاء البلاد.

تعميم الثورة وترسيخها وتغلغلها في الأوساط الشعبية بواسطة الهجوم العام الذي تسانده قوى الشعب ومشاركة جماهير المسبلين فيه.

كسب انضام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير الوطني.

رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر.

لفت الأنظار الدولية للقضية الجزائرية وكفاح شعبها ضد الاستعمار الفرنسي وإدراجها ضمن أعمال ومناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على التأييد.

يد العالمي للكفاح المشروع لشعب الجزائري.

2- تنظيم الهجومات:

لقد اتفق أن تستمر الهجومات لثلاثة أيام على النحو التالي:

في اليوم الأول 20 أوت يكون الهجوم على المدن جيشا وشعبا.

وفي اليوم الثاني 21 أوت يأتي الاستعمار بجيوشه لحماية المدن، وتدعيم المراكز العسكرية فالتصدي له يكون عن طريق الكمائن في كل الطرقات، لضربه وحماية مراكز جيش التحرير بالإضافة إلى كسب السلاح من عمليات تلك الكمائن.

وفي اليوم الثالث 22 أوت تنفيذ حكم الإعدام على كل الخونة في المدن[1].

---

(1) محمد ودوع، هجومات 20 أوت 1955 وأثرها على تطور الكفاح في كل من الجزائر والمغرب، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 04، ع 01 ، الجزائر، جوان 2020، ص190.

(2) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص336-337.

وتم كذلك في هذا الاجتماع تحديد أماكن وأهداف العمليات فاختير تسعا وثلاثين هدفا، في المدن والقرى التابعة للمنطقة الثانية، وقد اختيرت هذه الأماكن علاوة على ما تحتويه من أهداف عسكرية واقتصادية، فهي تشهد نشاط مدنيا، أما سبب اختيار يوم السبت 20 أوت 1955، يوما لانطلاق العمليات فيعود إلى سببين مهمين: الأول وهو رأس السنة الهجرية الجديدة، أما السبب الثاني فهو حلول الذكرى الثانية لخلع الملك محمد الخامس(*)، عن عرش المغرب ونفيه إلى مدغشقر ورأت الثورة أن تعبر بذلك عن أصالة الإسلام والعروبة بالجزائر وعن تضامنها مع الشعب المغربي الشقيق في محنته وإيمانها الراسخ بوحدة المغرب العربي الكبير(2).

3- نتائج الهجومات :

- تأكيد شمولية الثورة.
- تلاحم الشعب الجزائري بقيادته وإبعاد الشبهة عن الثوار بأنهم قطاع طرق.
- تحطيم أسطورة تفوق فرنسا.
- استشهاد وأسر 41 مجاهد.
- ومن جانب فرنسا فحسب الرواية أن 600 من الفرنسيين قتلوا خلال ثلاثة معارك جرت في غوط شبكة، والمغيلة، وأن 35 خائن من "القومية" ذبحوا في الساباط.
- إسقاط طائرتين فرنسيتين من مجموع 36 طائرة .
- تجنيد كثير من الشباب في صفوف الثورة(3).

ثالثا: مؤتمر الصومام :

---

(1) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية " 1956-1962"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 105.

(*) **محمد الخامس:** هو السلطان محمد بن يوسف بن حسن الأول بن عبد الرحمان، من مواليد 1909م، تولى الحكم في المغرب في 1927م، بدأ يظهر نشاطه بعد الحرب العالمية الثانية لدعمه للحلفاء وحرب الاستقلال، ثم نفي عام 1957 وتوفي في 1961م، للمزيد ينظر: عبد الله كنون، موسوعة مشاهير رجال المغرب، ط2، المجلد5، الكتاب اللبناني، بيروت 1994 ص 130.

(2) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 106.

(3) عمراوي احميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003 ص 144-145.

1-أسباب مؤتمر الصومام:

من أسباب انعقاد مؤتمر الصومام [1]:

تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل ايجابياتها وسلبياتها قصد تلافى السلبيات وتدعيم وتطوير ماهو ايجابي منها.

وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيدي الداخلي والخارجي.

الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والاداري والاجتماعي.

إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.

إصدار صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.

إصدار وثيقة سياسة عملية الثورة.

توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك.

2-انعقاد مؤتمر الصومام:

إن اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير، حملت القيادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني، يقول المجاهد ابن طوبال قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية للمناقشة وبدئ منذ شهر أفريل 1956م في تنظيم المؤتمر منذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقاداتها، وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى

عقد المؤتمر في شمال قسنطينة، حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف[*] قائد المنطقة ولكن صعوبات جمة طرأت على الموقف جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك، كما تعذر عقده في كل من جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس، وعندما تقرر عقده في ضواحي

(1) عمار قليل، مصدر سابق، ص 406.

(*) **زيغود يوسف:** ولد 18 فيفري 1921م، انضم للمنظمة الخاصة التي أوكل إليها توفير الشروط الضرورية لإندلاع الكفاح المسلح، وفي سنة 1950م ألقت الشرطة الاستعمارية القبض عليه، ثم فر من السجن في 1954 التحق باللجنة الثورية للوحدة والعمل، كان إلى جانب ديدوش مراد مسؤولي الشمال القيسينطيني، وخلال إحدى جولاته لتنظيم الوحدات العسكرية سقط زيغود يوسف شهيدا في فخ وضعه العدو الفرنسي يوم 23 سبتمبر 1956. للمزيد ينظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية "1954-1962"، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة الجزائر، 2013، ص ص (69- 72).

مدينة الأخذرية (بالسترو سابقا) بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956م، تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية[1]، و اختيرت قرية ايفيري بأوزلاقن قرب مدينة أقبو غرب بجاية كمقر للمؤتمر وحدد تاريخ 14 أوت 1956م موعدا لانعقاده[2] ويعتبر مؤتمر الصومام حدثا مهما وحاسما في تاريخ الثورة التحريرية، فقد فعلت قراراته النشاط السياسي والعسكري للثورة، وأوضح ميثاقه مبادئ وأهداف الكفاح التحرري[3].

3-الدور الدبلوماسي لمؤتمر الصومام:

وقفت وثائق مؤتمر وادي الصومام (وهو المؤتمر الأول للثورة) مطولا عند أهمية العمل الدبلوماسي، خاصة ما يتعلق بدحض الافتراءات الفرنسية حول الجزائر والتأكيد على ضرورة العمل من أجل تدويل القضية الجزائرية، كما أوصى المؤتمر بوجوب السعي الدؤوب على المستوى الخارجي للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد المادي والمعنوي للثورة، مع ضرورة التركيز على الحكومات التي فرض عليها الحياد بفعل التأثير الفرنسي إضافة إلى الدول التي لم تطلع بعد على مطالب الجزائريين، وهو ما يعني بالنتيجة ضرورة أن تعمل جبهة التحرير الوطني على دفع هاته الأطراف من أجل مناصرة القضية الجزائرية[4].

أما وثائق المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالعاصمة الليبية طرابلس ما بين السادس عشر ديسمبر 1959م والثامن عشر جانفي 1960، فقد كشف أحد التقارير المتمخضة عنه، على تبلور النهج الدبلوماسي للثورة خاصة بعد سنة 1957 ليصبح أكثر عمقا وفعالية وتحديدا للهدف، الشيء الذي أدى إلى كسب مزيد من التأييد المعنوي والمادي من بعض الدول، ، لأن هذا المؤتمر جعل من القضية الجزائرية قضية دولية من خلال الإصرار الدائم على طرحه في أروقة هيئة الأمم المتحدة، بغية إيجاد حل تقبل به قيادة الثورة الجزائرية[5].

---

(1) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق،ص 133.

(2) محمد عباس ، نصر بلا ثمن، الثور ة الجزائرية، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007 ، ص 159.

(3) يعيش محمد، مؤتمر الصومام عام 1956 واشكالية تجسيد قراراته، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، ع13، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، د.ت، ص ص74-75.

(4) لزهر بديدة، العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 02، د،ت، ص397.

(5)لزهر بديدة، مرجع سابق، ص ص 398.

من جهتها بنت وقائع المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بدوره كذلك بطرابلس الليبية ما بين التاسع والسابع والعشرين أوت 1961، مدى اهتمام المؤتمرين بالعمل الديبلوماسي للثورة، وأهمية الانجازات التي حققها الحراك الدبلوماسي، وهو المسعى الذي أفضى إلى فرض القضية الجزائرية كقضية دولية وأدى إلى تزايد الدعم المادي والمعنوي لها، وبالنتيجة فقد أعطت الدبلوماسية نفسا جديدا لجبهة التحرير الوطني، خاصة في ظل الحصار الشديد المفروض عليها من طرف السلطات الفرنسية في الداخل، وإذا كانت وثائق الثورة قد وقفت عند الأهمية التي يكتسبها العمل الدبلوماسي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، فإن وضع الأسس والآليات المناسبة والفعالة هي أقصر طريق للوصول إلى الهدف المنشود، بحيث تعطي هذه الدبلوماسية نتائج واضحة ومرضية، وتظهر جبهة التحرير وكأنها تمارس دبلوماسية دولة قائمة بذاتها [1].

عرف العمل الدبلوماسي بالجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية، استراتيجية مختلفة عما كانت عليه من قبل، فقد جاءت جبهة التحرير الوطني بإيديولوجية وسياسة جديدة في التعامل مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وحل للقضية الجزائرية نتيجة الظروف الداخلية والخارجية السائدة آنذاك، ناهيك عن استعداد بعض الدول العربية والإفريقية والآسيوية لاحتضان ودعم قضايا التحرر في العالم عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص، من خلال الهيئات والمؤتمرات الدولية.

(1) نفسه، ص 399.

الفصل الأول: الثورة الجزائرية والدعم العربي.

أولا: التعريف بجامعة الدول العربية.

ثانيا: موقف جامعة الدول العربية من اندلاع الثورة التحريرية.

ثالثا: مساهمة الجامعة العربية في تعريف بالقضية الجزائري والدعم العربي للثورة.

بدأت بوادر اهتمام الدول العربية بالقضية الجزائرية منذ تكوين الجامعة العربية تقريبا لأنها قامت أساسا للدفاع عن القضايا العربية مشرقا ومغربا حسبما ينص على ذلك ميثاقها وحسب ما رسمته لنخسها من أهداف عند تأسيسها، وتنوعت مظاهر الدعم العربي ، بين دعم مالي ودعم عسكري وحتى معنوي.

أولا: التعريف بجامعة الدول العربية:

1- تعريف جامعة الدول العربية:

هي منظمة إقليمية قومية تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة أنواع من الإرادات[1]:

- إرادة الفكر القومي: مما يجعلها تخضع لمحددات تفرض عليها ألا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي.
- إرادة أقطار الأعضاء: مما يجعلها تخضع لمحددات تفرضها الأقطار لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الدول الأعضاء.
- إرادات البيئة الدولية: مما يجعلها عرضة لتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوجهات والتوازنات السياسية العربية.
- فهي ترضخ لمحددات تفرض عليها أن لا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، ولمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الأقطار الأعضاء وسيادتها، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية[2].

ولقد ظهرت جامعة الدوال العربية نتيجة تفاعل عقيدة النظام مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي، إذ كان التيار القومي متصاعدا ودافعا نحو قيام وحدة عربية ترضي تطلعات أجيال متعاقبة في الوطن العربي، بينما كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تسعى بالاشتراك مع النظم العربية القائمة وقتئذ للتعجيل بإنشاء شكل من أشكال التنظيم الإقليمي يحتوي تطلعات

(1) مجدي حماد، جامعة الدول العربية"مدخل إلى المستقبل"، ط1، مطابع السياسة، الكويت، 2003، ص 35.

(2) عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية 1945-1980، دراسة تاريخية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1986، ص 16.

هذا التيار دون أن يحققها ولذلك برزت الجامعة العربية إلى الوجود تحمل معها تناقضات ثلاثة متغيرات هي: فكر قومي وتدخل حاد من البيئة الدولية، ومنطق القطرية والسيادة الوطنية [1].

2- نشأة جامعة الدول العربية:

على الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة حقب، إلا أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل حكومات البلاد العربية داخله لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية فقط ففي أثناء هذه الحرب، سعت الدول الاستعمارية الغربية وبالذات بريطانيا، إلى محاولة التخفيف من حدة العداء العربي لها، بل والسعي إلى استمالة الأقطار العربية لجانبها وكسب ودها[2]، كما وجد في ساحة المشرق العربي جيل جديد من الشباب المثقف المتخرج من جامعات أجنبية أو محلية، ولقد أعطى هذا الجيل الجديد من الأيديولوجيين محتوى اكثر دقة للنزعة العربية، ودعا هؤلاء لوحدة كل العرب كى يستطيعوا فرض أنفسهم على المسرح الدولي، بدلا من أن يكونوا خاضعين للسيطرة الأوروبية[3].

فاستغلت الدول العربية هذه الأحداث واغتنموا فرصة تحقيق الوحدة العربية فبدأت بعدة مشاورات بين الأقطار العربية قبيل انقضاء الحرب العالمية الثانية، وبعد ترجيح الكفة لصالح الحلفاء، تحركت الدبلوماسية العربية من جهة بين الدول العربية والدول الحلفاء ومع الحصول على الموافقة البريطانية إ ستهل العراقيون مبادراتهم بعدة جولات ابتدأت من مارس 1943م إلى مختلف البلاد العربية، حيث أن الوثائق البريطانية رأت بأن المبادرة العراقية والإتصالات التي جرت بين القاهرة وبغداد قد حركت فكرة الوحدة العربية، في السعودية والأردن بل واليمن فضلا عن سوريا ولبنان[4].

(1) عبد المنعم احمد فارس، مرجع سابق، ص17.

(2) نفسه، ص 12.

(3) محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1999، ص 499.

(4) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 161.

بدأت المشاورات والمحدثات التمهيدية للوحدة العربية قام مصطفى النحاس[*]، باختيار نوري السعيد[**] ليكون أول من يتباحث معه حول الوحدة، وكان اختياره دبلوماسيا موفقا نظرا لما كان يعلمه عن مساعي الرئيس العراقي في الوحدة العربية وما يمكن أن يعرضه من آراء تساعد على جلاء موقف بعض الدول العربية وتعين النحاس على فهم ما ينبغي أن تكون عليه المداولة بشأن الوحدة العربية مع الرؤساء الآخرين[1].

3- تأسيس جامعة الدول العربية:

لقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية في ظروف إستثنائية، حيث أنها جمعت بين كل من إرادة الدول العربية والدول الأجنبية المحتلة على حد سواء خاصة بريطانيا، وكذا الجهود الكبيرة والضغوط التي مارسها الرأي العام العربي وبالتالي قد سبق ظهور الجامعة العربية عدة مراحل أساسية مهدت لميلاد[2] .

وأتيحت لها الفرصة الكاملة في عام 1941م بعد تصريح رئيس الوزراء البريطاني إيدن[*] يقول فيه :"إن العالم العربي قد سار أشواطا كبيرة منذ التسوية التي تمت عقد الحرب العالمية الأولى وأن كثيرين من مفكريه يرجون لشعوبهم درجة من الاتحاد أكثر مما هم فيه الآن، وهم

(*) **مصطفى محمد سالم النحاس باشا:** سياسي مصري، تولى منصب رئيس وزراء مصر سبع مرات من 1928م إلى 1952م ساهم على تأسيس حزب الوفد وعمل زعيما له، كما ساهم في تأسيس جامعة الدول العربية، للمزيد ينظر: طارق البشرى شخصيات تاريخية "سعد زغلول، مصطفى النحاس، عبد الرحمان الرفاعي، احمد حسين"، دار الشروق، مصر 2010، ص ص 61-62.

(**) **نوري السعيد:** سياسي عراقي من بغداد، تولى رئاسة الوزراء في بلاده،صاحب فكرة مشروع الهلال الخصيب "الكتاب الأزرق"، للمزيد ينظر: أحمد الشقيري، الجامعة العربة كيف تكون وكيف تصبح جامعة، ط1، دار بوسلامة، تونس 2005 ص ص 34-35.

(1) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص 176.

(2) نالي عبد القادر، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 34.

(*) **أنطوني إيدن:** سياسي ورجل دولة بريطاني، ممثل الحكومة البريطانية كنائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم وجنيف، عين وزيرا للخارجية سنة 1935م، عينه تشرشل وزيرا للخارجية 1940-1945، وقد كان له دور كبير في تشجيع إنشاء جامعة الدول العربية سنة 1945م، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م، ص 421.

يتطلعون إلى التأييد البريطاني..... "، كما أكد الوزير البريطاني بأن ملك بلاده سيؤيد هذه المبادرة التي تسعى إلى تقوية الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدان العربية[1].

ولعل هدف بريطانيا من سعيها إلى وحدة الشعوب العربية هو صرف نظر هاته الأخيرة عن تأييد ألمانيا، كما أن الظروف العسكرية التي كانت تمر بها أوروبا هي أيضا عامل يجعل بريطانيا تتبنى هذه الفكرة، أما في المشرق العربي فكان الضغط العراقي بقيادة **رشيد العالي**[*] ضد النفوذ البريطاني كما أن مساندة من سوريا ولبنان لدول المحور ألمانيا تحديدا عامل يجعل بريطانيا تفكر في مسالة الوحدة العربية لا محالة[2].

وإذا نظرنا إلى الدول العربية فبعد تصريح رئيس الوزراء البريطاني فقد استغل العراق هذا التصريح ليطرح مشروعاً اتحادياً في كانون الثاني 1942م، باسم الكتاب الأزرق، ليقدمه إلى "ريتشارد جيس" وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، يتضمن إعادة توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة "سوريا الكبرى"، وإنشاء عصبة عربية ينضم إليها العراق وسورية فوراً على أن يفسح المجال لدول ع ربية أخرى بالانضمام إليها متى شاءت إلا أن هذا المشروع لم يلق استجابة من الأقطار العربية[3].

وفي عام 28-04-1943م طرح الأمير عبد الله بن الحسين مشروعه الوحدوي الثاني على الحكومة البريطانية، والذي تضمن الدعوة لقيام دولة عربية موحدة في سورية، على أن يلحقها إعلان لإنشاء اتحاد عربي تعاهدي في سورية والعراق ويكون الباب مفتوحاً فيه لانضمام باقي الأقطار العربية، تم الاتفاق على أن تقوم حكومة مصر بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر تحضيري بمدينة الإسكندرية تمهيداً لعقد مؤتمر عربي لإقرار إنشاء الهيئة العربية الدولية، كذلك

---

(1) رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د.ط، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996، ص ص 233-234.

(*) **رشيد العالي الكيلاني:** سياسي عراقي، عين عضوا بمحكمة التمييز ولكنه سرعان ما استقال منها، تولى رئاسة الوزارة سنة 1933م، شارك في حكومة ياسين الهاشمي عام 1930م كوزير للداخلية، ثم تولى منصب رئيس الديوان الملكي في عهد الملك غازي، اصطدم بالانجليز وثار ضدهم انتهت المعركة بتوقيع هدنة في ماي من عام1941م، تنقل بعدا بين إيران وألمانيا، ثم مصر، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسية، ج2، مرجع سابق، ص 819.

(2) أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص ص 34-35.

(3) أنس الراهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014، ص 29.

أيضاً فإن المباحثات التي دعا إليها رئيس وزراء مصر عدداً من رؤساء الحكومات العربية عام 1943م، تدور حول كيفية قيام وحدة عربية أو اتّحاد بين الدول العربية، وكذلك قيام رئيس وزراء العراق بزيارات إلى لبنان وسورية وفلسطين وشرق الأردن في العام نفسه كانت لبحث "شؤون الوحدة العربية"[1]، وكل هذه هكذا المشاورات أسفرت عن تبلور اتجاهين رئيسيين بخصوص موضوع الوحدة الاتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الفرعية أو الجهوية وقوامها سوريا الكبرى أو "الهلال الخصيب [*].

أما الاتجاه الثاني يدعو إلى نوع أعم وأشمل من الوحدة يشمل عموم الدول العربية المستقلة وإن تضمن هذا الاتجاه بدوره رأيين فرعيين أحدهما يدعو لوحدة فيدرالية أو كونفدرالية بين الدول المعنية والآخر يطالب بصيغة وسط تحقق التعاون والتنسيق في سائر المجالات، وتحافظ في الوقت نفسه على استقلال الدول وسيادتها، وكان مع هذا الاتجاه لبنان والمملكة العربية السعودية واليمن كما تحمس الهاشميون في العراق والأردن بعد التنازل عن مشاريعهم، بينما بقيت مصر بعيدة عن تأييد أي من الاتجاهين رسميا[2]، وفي سنة 1944م اجتمعت لجنة تحضيرية من ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن، وبعد الموافقة على ما عرف بمسمى بروتوكول الإسكندرية، الذي يمثل الحجر الأساس لميثاق الجامعة العربية[3].

وفي يوم 22مارس 1945م الذي صادف مع التمهيد لإنشاء منظمة الأمم المتحدة من طرف الحلفاء، أعلن رسميا عن قيام جامعة الدول العربية وتم التوقيع على ميثاق الجامعة[4]

---

(1) أنس الراهب، مرجع سابق، ص ص 30-31.

(*) **الهلال الخصيب:** يقصد به تلك الأراضي التي تضم إقليمي بلاد الشام ووادي الرافدين والواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوب تركيا وغرب إيران وشمال سيناء والحجاز، وهو مشروع الوحدة السورية، يشمل ضرورة الاعتراف باستقلال دولة سوريا الذي اقترحه نوري السعيد، للمزيد ينظر: وسيلة الديلمي، نوري السعيد ومشروع الهلال الخصيب 1958-1982 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص 24.

(2) غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1، مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض 2010، ص 20.

(3) مرفت رشماوي، جامعة الدول العربية "حقوق الإنسان المعايير والآليات"، المكتب الإقليمي العربي، د.س، ص 09.

(4) مرفت رشماوي، مرجع سابق، ص 11.

وصياغة شعارها[1] ، وتولى عبد الرحمان عزام باشا[*] منصب أول أمين عام للجامعة، وهو الرجل الذي لعب دورا كبيرا في توجيه العديد من قضايا الدول العربية المستقلة والغير مستقلة[2].

ثانيا: موقف جامعة الدول العربية من اندلاع الثورة التحريرية:

قبل قيام الثورة الجزائرية رسميا، قرر مجلس جامعة الدول العربية في إجتماعه المنعقد بجلسة 19-11-1953م، إنشاء صندوق لقضايا شمال أفريقيا لتأييد أبناء هذا الجزء من الوطن العربي كما خصصت الجامعة العربية، لجنة فرعية لوضع قواعد الصرف وأنشأت إلى جانبها هيئة ضمت ممثلين لجميع هيئات المغرب العربي، وذلك لتحقيق أهداف هذا الصندوق[3] ، إلا أن فرنسا قامت بتهديد كل من تدخل في شؤون الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزء منها، وقامت بضغوطات ديبلوماسية على الدول العربية وتهديد اذاعة صوت العرب بالقاهرة، وهذا مادفع بجامعة الدول العربية في بادئ الأمر بالتردد والتذبذب في مساندتها للقضية الجزائرية[4]، ورغم هذه التهديدات إلا أن هنالك بعض الشخصيات السياسية العربية ساندت الـ ثورة التحريرية منذ انطلاق أول رصاصة وعلى رأسهم السوري أحمد الشقيري[*] الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية[5]، فتداركت التأخر الذي طبع موقفها الأولى وقامت بدور كبير، كما حركت الدول العربية المشرقية(سوريا، العراق، الأردن، لبنان فلسطين

---

(1) ينظر الملحق رقم 01.

(*) **عبد الرحمان عزام باشا:** أول أمين عام لجامعة الدول العربية، تم اختياره كأمين عام لجامعة الدول العربية في 22 مارس 1952م، و ترك المنصب في 1954م للمزيد.ينظر: محمد محمدين، عبد الرحمان عزام باشا "الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري 1945-1952"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع16 جامعة محمد بوضياف د س، ص ص 22-24.

(2) توفيق محمد الشاوي، مذكرات نصف قرن من العمل الاسلامي1945-1995، ط1 ، دار الشروق،القاهرة 1968،ص27.

(3) نبيل بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي في تحرير الجزائر،الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1990 ص181.

(4) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص205-206.

(*) **أحمد الشقيري:** سياسي فلسطيني وأول رئيس للجنة التنفيذية لمنظم التحرير الفلسطيني، شارك في الجمعيات القومية العربية اخارته الحكومة السورية عضوا في بعثتها لدى الأمم المتحدة، كما شغل منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حتى سنة 1957م، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج1، المرجع السابق، ص ص 97-98.

(5) عمار عمورة، مرجع سابق، ص 206.

وليبيا) تحركت فعلا في شكل مساع دبلوماسية منسقة ومظاهرات شاملة وشعبية منظمة وذلك ابتداء من ربيع 1956 (بعد اعتراف فرنسا باستقلال المغرب وتونس)[1] .

و طلب النواب السوريون من حكومة بلدهم بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا، وقد كان للسعودية موقف مشرف، التي طلبت من الجامعة العربية منذ الوهلة الأولى أي في يوم 13 ديسمبر 1954م برفع قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة، إلا أن جامعة الدول لم تبد تأييدها المطلق للثورة الجزائرية إلا ابتداء من اجتماعها المنعقد يوم 29 مارس عام 1956م والذي اتخذت فيه قرارا شجاعا وبالاجماع جاء فيه ما يلي : "لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا و بدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال وستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف بجميع الوسائل التي في امكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليها بدون أي مبرر، وابتداء من هذا اليوم بدأت جميع الدول العربية تدعيم الجزائر سياسيا وماديا [2] .

وكلفت الجامعة العربية مندوبيها في الأمم المتحدة، بالتنسيق بين الدول الآسيوية والافريقية للقيام بعمل مشترك من أجل الجزائر، كما قامت الأمانة العامة للجامعة بدراسة تقرير البعثة البرلمانية الفرنسية التي أوفدتها الحكومة الفرنسية لدراسة الأحوال بالجزائر وكان هذا التقرير قد قدم إلى الجمعية الوطنية الفرنسية في 30 يونيو سنة 1955، وقد أشار هذا التقرير في فرق المعيشة بين الأوربيين و السكان الوطنيين، فأيد مندوبو الدول العربية القضية الجزائرية أثناء مناقشتها في اللجنة السياسية للأمم المتحدة يوم 2-2-1957[3] .

ثالثا: مساهمة الجامعة العربية في تعريف بالقضية الجزائرية والدعم العربي للثورة.

(1) مولود قاسم، ردود الفعل الاولية داخلية وخارجيا على غرة نوفمبر دار الامة الجزائر، 2007، ص193.

(2) عمار عمورة، مرجع سابق، ص 206.

(3) نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 ص182.

سعت الجامعة العربية بكل هياكلها وأجهزتها إلى تدويل القضية الجزائرية بكل أقطار دول المشرق والمغرب.

1- الأقطار المشرقية ودعمها للقضية الجزائرية.

نظرا لأهمية النضال السياسي بالنسبة للثورة الجزائرية رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة التركيز على هذا الجانب اعتمادا على الدول العربية الشقيقة بالمغرب العربي والمشرق العربي مواقف إيجابية مساندة دون تردد للقضية الجزائرية معنويا وماديا وبالمقابل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يشكل المشرق العربي المنطلق والمجال الحيوي للتدعيم السياسي والمالي والدبلوماسي والعسكري[1]، ومن بين هذه الدول نجد:

1-1-العراق: يعود تاريخ هذا الدعم إلى مؤتمر باندونغ الذي تطرق إلى قضايا المغرب العربي، وقد أكدت العراق في هذا المؤتمر دعمها اللامشروط للقضية الجزائرية وذلك من تدخلات ممثلها السيد فاضل الجمالي رئيس وفد العراق في المؤتمر التي تركزت حول الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا اتجاه الشعب الجزائري، كما أكد رئيس الوفد العراقي على ضرورة تطبيق المبادئ التي يقوم عليها المؤتمر، لاسيما مقاومة الاستعمار بكل أنواعه وتحرير الشعوب وتقرير مصيرها خاصة شعوب المغرب العربي منها الجزائر على وجه التحديد[2].

وبعد الإطاحة بالنظام الملكي في 14 جويلية 1958م، كانت المرحلة الثانية من التأييد العراقي لحرب التحرير الجزائرية فقد ميزتها الثورة العراقية في 14 جويلية 1958م والتي أطاحت بالنظام الملكي وأقامت نظاما جمهوريا تقدميا بقيادة السيد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء فأصبح الموقف العراقي حكومة وشعبا منسجما وأكبر فعالية بجانب الثورة الجزائرية، وبهذا كان العراق أول قطر عربي يعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة [3].

(1) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب ثورة التحرير، ج3، ط.د، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م، ص ص146-147.

(2) مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، ط2، دار الأيتام الإسلامية، القدس، 1960، ص 41.

(3) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 100.

لقد تميز التأييد الدبلوماسي العراقي بربطه بالتدعيم العسكري والدعوة لاستمراره كما وضعت الحكومة العراقية إمكانيتها السياسية الدبلوماسية بما فيها إعطاء تعليمات لسفاراتها للاتصال بلجنة الصليب الأحمر الدولي، كما كثفت الجماهير العراقية الاحتجاجات الشعبية على التراب العراقي منددة بالمجازر الفرنسية في الجزائر[1].

وعلى مستوى العلاقات الثنائية الرسمية وصل الموقف العراقي لدرجة النقد والهجوم على أي إجراء يمس أو يؤثر على مسار حرب التحرير الجزائرية [2].

وإثر اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة[3]، سارعت العراق على لسان رئيس وزارتها إلى استنكار هذا العمل الشنيع الذي أقدمت عليه فرنسا وطالبت منها إطلاق سراحهم، وتزامن هذا مع العدوان الثلاثي على مصر 1956م فتم الإعلان رسميا على قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا في بغداد بتاريخ 09 نوفمبر 1956م، وبتاريخ 30 نوفمبر 1959م أرسلت العراق مذكرة إلى الجامعة العربية بشأن مقاطعة فرنسا اقتصاديا[4].

إنما تستنكر وبشدة عمل فرنسا الدنيء وتحديدها للرأي العام العربي والإفريقي بإجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية وإلى جانب الدعم المعنوي الذي قدمته العراق للقضية الجزائرية لم تقتصر الحكومة العراقية في تقديم المساعدة المادية وقدمت 3 ملايين فرنكا فرنسيا بالإضافة لتنظيم العراق لأسابيع جزائرية دوريا لجمع التبرعات المالية وكل وسائل المساندة الشعبية بما فيها التمويل الطبي والغذائي كما قدرت جامعة الدول العربية نسبة مساعدات العراق ما قيمته 319.600 جنيه إسترليني بنسبة تفوق 15.98% من إسهامات الدول العربية هذا إلى جانب المساعدات العسكرية رغم قلتها[5].

وبهذا تم تزويد الجزائر بأول شحنة من الأسلحة في 16 جوان 1957م وقدرت بثلاث أطنان هذا إلى جانب ألفين بندقية فرنسية الصنع وخمسين ألف طلقة، كانت تدخل عن طريق

(1) عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، منشورات المتحف الوطني، 1995م، ص533.

(2) نفسه، ص 540.

(3) سنظر الملحق رقم 02.

(4) محمد الرافعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط1، الشركة المصرية للطبع، مصر، 1971م، ص93.

(5) محمد الرافعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط1 ،الشركة المصرية للطبع مصر 1821م. ص 94.

الحدود السورية ومنها إلى الجزائر عن طريق ليبيا إلى جانب الأسلحة التي تم شراءها من ايطاليا، وقدر المبلغ المخصص لها حوالي 7000 دينار، وهذه الأرقام تعكس مدى تفاعل العراق مع القضية الجزائرية في أحلك الظروف، وقد زادت المساعدات المادية بشكل ملحوظ حيث أصدرت الجمهورية العراقية مرسوما يقضي بتخصيص مليوني دينار سنويا للحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

2-1 - سوريا:

لم يقتصر الموقف السوري من الثورة الجزائرية على الدعم الرسمي والشعبي فقط، بل تجاوز ذلك إلى الدعم الدبلوماسي في كل المؤتمرات، والمنتديات، فإن المؤتمرات التي شاركت سوريا فيها منذ اندلاع الثورة الجزائرية حتى الاستقلال، فلعبت دورا بارزا وأساسيا في إدراج القضية الجزائرية ضمن جداول أعمال هذه المؤتمرات[2].

لذلك سارعت الحكومة السورية إلى الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، داعية إياه إلى دعوة الدول العربية لعقد اجتماع عاجل للنظر في أحداث الجزائر والموافقة على خطة عربية موحدة لمواجهة ما تعانيه الجزائر وتبنت الصحافة السورية نقل أحداث المعارك التي تجري في الجزائر واعتمدت في ذلك على أسلوب المواجهة، حيث تبنت القضية الجزائرية كقضية عربية، مطالبة الحكومات العربية اتخاذ موقف موحد اتجاه هذه القضية، وارتكزت الحكومة السورية في دعوتها إلى المساندة والتأكيد على أن ما تواجهه الجزائر [3].

كما قامت الحكومة السورية بتكليف مندوبها في الأمم المتحدة للقيام بمساعى لدى دول مؤتمر باندونغ ودول حلف شمال الأطلس لتأييد حقوق الشعب الجزائري من أجل الوصول إلى

(1) أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى "1954-1956" ، منشورات المتحف الوطني، دس الجزائر، ص329.

(2) صالح لميش، الدعم الدبلوماسي السوري للثورة الجزائرية، مجلة العصور الحديدة، مج11، ع09، الجزائر، 2021 ص 245.

(3) عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، الجزائر، 2017، ص 213.

تسوية عادلة لتقرير مصيره، وطالب المندوب السوري في الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية لمناقشتها في اللجنة السياسية لعام 1955م مستندا على أن الجزائر بلد عربي وعلاقتها بالأمة العربية أوثق من فرنسا وأن عدم مناقشة هذه القضية سيعطى للاستعمار فرصة في بسط نفوذه وهيمنته[1].

وعلى المستوى الشعبي، استنكر الشعب السوري عملية الاختطاف الفرنسية وطافت مظاهرات عارمة شملت المدن السورية، وسارت المظاهرات في شوارع دمشق، وعبرت عن غضب الرأي العام في سوريا واحتجاجه على خطف الزعماء الجزائريين، حتى وصلت المظاهرات مبنى مجلس النواب، كما إنطلقت مظاهرات نسوية في دمشق دعا إليها اتحاد الجمعيات النسائية وتم رفع شعارات مؤيدة لحق الشعب الجزائري في الاستقلال كما وشهدت حلب مظاهرات احتجاجية منددة بالسياسة الفرنسية وسرعان ماتحولت إلى هجوم على المؤسسات الفرنسية[2].

ولم تكتف سوريا في دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية والعربية فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى ميدان الدعم الثقافي والمالي، فقد كثفت الحكومة السورية دعمها الإعلامي والتعبوي للقضية الجزائرية بما في ذلك تخصيص ساعة يومية في الإذاعة السورية تذاع فيها آخر التطورات المتعلقة بالثورة الجزائرية، وكانت تطلق الأناشيد والقصائد الشعرية الموجهة الى الشعب الجزائري تدعوه إلى الالتفاف حول الثورة الجزائرية وعدم التنازل للشروط الفرنسية [3].

وفي إطار الدعم المادي للقضية الجزائرية، في عام 1957، اتفقت الحكومتان العراقية والسورية على إدخال شحنة أسلحة من العراق قدرت بثلاثة أطنان إلى سوريا وتقوم بدورها بإيصالها إلى الثوار الجزائريين عن طريق ليبيا، فضلا عن تشكيل لجنة السلاح الجزائرية في دمشق كانت مهمتها تأمين وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين، وعمدت الحكومة السورية إلى تشكيل هيئة بالعاصمة دمشق يكون عملها جمع التبرعات المالية، وأطلق عليها بجماعة أسبوع الجزائر، وشاركت الجماهير السورية بالتبرع بالأموال وكانت تقدم إلى ممثل جبهة

(1) عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص 214.

(2) فهد عباس سليمان السبعاوي، موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954–1962، مجلة جامعة كركوك، مج 08 ع02 العراق، 2013، ص 11.

(3) فهد عباس سليمان السبعاوي، مرجع سابق، ص 21.

التحرير الوطني في دمشق ويقوم من جانبه بوضعها في البنوك السورية، وكان الرئيس السوري القوتلي يشرف على جمع التبرعات[1].

فتم تسليم إعانة مالية قدرت ب1.800.000 ليرة و 132130.49 دولار، كما قامت الحكومة السورية بتحويل المبلغ المرصود في موازنة الدولة لعام 1957م كإعانة مالية للثورة الجزائرية والذي قدر ب 12 مليون ليرة سورية، إلى جانب ذلك فقد شكلت تبرعات بعض الشخصيات الحكومية كعبد الحميد السراج وزير الداخلية براتب شهري للثورة الجزائرية إعانة إضافية للكفاح الجزائري، وقد شكل هذه الدعم عامل إضافي للثورة الجزائرية مما مكنها من الاستمرارية، ولم تتوقف المساعدة عند الدعم المادي، بل أن الحكومة السورية عملت كذلك على تمويل الشعب الجزائري بالحبوب، والاهتمام بالطلبة الجزائريين الدرسين بمدارسها وجامعاتها، وقالت الحبوب مثل القمح ترسل عبر ميناء اللاذقية إلى الجزائر قدرت في عام 1958م بألفي قنطار من القمح[2].

2-2- السعودية:

لقد تفاعلت المملكة العربية السعودية، كباقي الأقطار العربية الأخرى مع الثورة الجزائرية تفاعلا كبيرا فكان الدعم السعودي للجزائر في شتى المجالات منها الدعم الديبلوماسي، فكانت سنة 1955 المنطلق الفعلي لمظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية ويتجلى ذلك بشكل واضح في الطلب الذي تقدمت به حكومة المملكة يوم 05 جانفي من تلك السنة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة [3]، كما بذلت السعودية جهودا لا يستهان بها على المستوى الإسلامي لدعم القضية الجزائرية فقد جاء في أحد قرارات المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في 19 ماي 1960م أن المؤتمر يحيي حكومة الجزائر وشعبها المجاهد، ويشيد ببطولته، ويبارك كل انتصاراته، وأكد

(1) نفسه، ص 23.

(2) عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص 217.

(3) عمار سلطاني، مرجع سابق، ص ص(344- 347).

على أن من واجب الشعوب الإسلامية مساعدة الجزائر ماديا وسياسياواستنكر السياسة الهمجية للجيش الفرنسي، وما يرتكبه من فضائع [1].

أما بالنسبة للدعم المالي السعودي للثورة الجزائرية فقد دعا الملك سعود الشعب السعودي في أواخر أكتوبر 1956م إلى المساهمة في المال لنجدة إخوانهم في الجزائر، لمواجهة العدوان الفرنسي، وتبرع بمبلغ مليون ريال سعودي كمساهمة منه لهذه الغاية، وعلى إثر هذه الدعوة أخذت التبرعات تنهال لمساعدة الجزائر، حتى وصل حجم المساعدات في اليوم الأول إلى مليونين ومائتي ألف ريال سعودي، كما أعلن الملك سعود في عام 1958م أنه سيجعل يوم 15 شعبان من كل عام هو يوم الجزائر"، يدعو فيه الشعب السعودي للتبرع بالأموال المساعدة الشعب الجزائري للمضي قدما في طريق الاستقلال[2].

2- الأقطار المغربية ودعمها للقضية الجزائرية.

2-1- المغرب:

ظهر الدعم المغربي من خلال مؤتمر طنجة 1958م ففي 27 أبريل سنة 1958م إلتقى في مدينة طنجة بالمغرب حزب الاستقلال المراكشي مع حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري، ولقد خرج المؤتمر بعدة قرارات تمثلت في حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال، بوصفه الشرط الوحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري، كما أوصى المؤتمر بعد مشاورة حكومتي تونس ومراكش بإقامة حكومة جزائرية وبذلك حصلت الجبهة على موافقة جارتيها الأكثر اعتدالا على اقامة حكومة جزائرية[3] ولقد تركز تدخل الوفد الجزائري على ضرورة الدعم المادي للثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت فإنه أكد لمحاوريه رفضه للمفاوضات المؤدية إلى الاستقلال المشروط على الطريقة التونسية المغربية، وألح على الوفدين على ضرورة التأكيد بشكل قطعي ونهائي على أن جبهة التحرير الوطني هي المفاوض الوحيد

(1) إخلاص بخيت الجعافرة، وخديجة عبد الكريم نعيمات، موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية"1954-1962"، المجلة الأردنية للتاريخ والاثار، مج06، ع03، الأردن، 2012، ص 90.

(2) إخلاص بخيت الجعافرة، وخديجة عبد الكريم نعيمات، مرجع سابق، ص 92.

(3) نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص ص 196- 197.

المخول لذلك[1] .

كما دعمت المغرب الثورة الجزائرية بالسلاح وذلك من خلال القواعد الخلفية الغربية الجزائرية وذلك بعد أن أجريت اتصالات جمعت بين كل من محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف بالإضافة إلى عبد الحفيظ بوصوف[2] ، وبعض من قادة المقاومة المغربية وجرى إقناعهم بضرورة فتح قاعدة موحدة تكون على الاراضي المغربية، وتكون كذلك مركزا لاستقبال اللاجئين الجزائريين وتدريبهم وإعادة ادخالهم الى الجزائر خاصة بعد تلقي الثورة التحريرية وعودا من القاهرة لإمدادها بالسلاح من جهة الحدود الغربية[3]، فتم إنشاء مراكز عسكرية منها مركز الزاوية، مهمته التكوين السريع في استعمال التكتيك العسكري وكذلك مركز سيدي بوبكر هو مركز رئيس يتم فيه تخزين الأسلحة والأدوية ويستقبل كذلك المرضى كما نجد مركز طوطو وهو مركز للتدريب السريع لجنود جيش التحرير ونقطة للانطلاق للداخل[4] .

2-2- تونس:

كانت تونس تعد القاعدة لشرقية في دخول الأسلحة إلى الجزائر[5] ، وقد أكد العديد من المجاهدين أن الحدود التونسية الجزائرية كانت من أهم معابر للمجاهدين ونقل الأسلحة القادمة من ليبيا ومصر[6]، ومن أنواع الأسلحة التي دخلت عبر الحدود التونسية نجد الخماسي الألماني، والستاتي الإيطالي، والعيشاري الانجليزي، والرشاشات من نوع ستارن وقد تمكنت

(1) معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 146.

(2) الطاهر جبلي، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية "1954-1962"، دورية كان التاريخية، العدد 25 ، دار ناشري للنشر الالكتروني، الكويت سبتمر، 2014، ص106.

(3) مريم الصغير، موقف الدول العربية من الثورة الجزائرية "1954م-1962م"، دار الحكمة، الجزائر، 2003-2004 ص136.

(4) يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية "1956-1960"، في مجلة عصور ، مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، العدد 06-07، جامعة وهران، 2005 ص52.

(5) ينظر الملحق رقم 03.

(6) مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث جامعة الجزائر، 2003-2004، ص97.

عناصر شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا خلال هذه المهلة تهريب عشرات القطع من الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس بمساعدة ودعم من مناضلي الحزب الدستوري التونسي، الذين سخروا وسائل نقل تونسية كالشاحنات والسيارات لنقل هذه الأسلحة[1] .

كما دعمت تونس الثورة الجزائرية سياسيا وذلك من خلال عقد مؤتمر بتونس في أكتوبر 1956م عبر فيه بورقيبة على القضية الجزائرية بأنها شغله الشاغل، وأنه واجه الحكومة الفرنسية بهذه الحقيقة، وصارح الرأي العام الفرنسي عبر الصحافة والأحاديث الإذاعية بأن الحرب الجزائرية ليس لها نهاية، ولهذا أكد على ضرورة وضع حد لها والاعتراف بحق الشعب الجزائري بالاستقلال، وله حق في تقرير مصيره وفتح باب المفاوضات، كما أكد أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[2] .

وفي سنة 1957 قام الشعب التونسي بإضراب عام وشامل للتعبير عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزئراي، عند عرض قضيته على الأمم المتحدة[3] ، كما أرسل المدرسون والأساتذة التونسيون برقية احتجاج إلى الجنرال ديغول وطالبوا منظمة الأمم المتحدة بالتدخل السريع لوضع حد للمجازر الوحشية التي ارتكبها الجيش الفرنسي وبإيفاد لجنة للجزائر فورا للتحقيق في هذه الاعتداءات الاجرامية[4]،

وبالتحدث عن دور الاتحاد العام للطلبة التونسيون للثورة الجزائرية فقد تم عقدت الهيئة الإدارية للاتحاد اجتماعا يومي 05 و 06 جويلية 1956م وأصدرت بيانا قررت فيه أن تبارك إجماع الشعب التونسي في تأييد حركة تحرير الشعب الجزائري الشقيق وتحث الحكومة التونسية على مواصلة مساعيها حتى تساعد على إيجاد حل سلمي عادل يحقق للجزائر استقلالها وحريتها، ولقد أشاد الاتحاد بتأبيد ودعم الشعب التونسي للثورة الجزائرية لإيجاد حل سلمي عادل

(1) الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص234.

(2) حبيب حسن اللولب، مؤتمر تونس "أكتوبر 1956م" وتداعياته على المغرب العربي الجزائر نموذجا، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 10 جامعة الزيتونة، تونس، د.ت، ص ص22-23.

(3) حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية "1954-1962"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007، ص ص30-31.

(4) جريدة المجاهد ع85، "19ديسمبر 1960"، ص 22

يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأبرق برقية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عبر فيها عن تضامنه مع الإخوة الطلبة الجزائريين المكافحين مع شعبهم لتحقيق الاستقلال [1].

وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة التونسية يوم 20 سبتمبر سنة 1958م، بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد يوم واحد فقط من الإعلان عن قيامها في القاهرة رغم تحذير الحكومة الفرنسية وبعد فتح مقر قيادة جيش التحرير الوطني بغار الدماء أصبحت العاصمة التونسية القاعدة المسيرة لشؤون الثورة الجزائرية وكان أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس يعاملون كدبلوماسيين [2].

أكدت بلدان المغرب العربي دعمها للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، خاصة ما تعلق بالموقف الشعبي الذي ساند بصفة مطلقة الشعب الجزائري، أما على مستوى القيادات فرغم مرورها بأزمات سياسية وعسكرية إلا أنها قدمت دعمها للثورة الجزائرية في إطار تجسيد مشروع الوحدة المغاربي ة التي تستلزم التعاون في سبيل التخلص من الاستعمار بكل أشكاله.

(1) حبيب حسن اللولب، الديبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955–1962م، التحديات والرهان، مجلة السياسة والقانون، ع16، جانفي ،2017، ص 166.

(2) محمد لطفي الشابي ويحي بوعزيز، الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954–1962، المشاريع الوطنية للبحث "الدعم العربي للثورة الجزائرية، طبعة خاصة للمجاهدين، الجزائر، 2007، ص 59.

الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في المؤتمرات الأفرواسيوية.

أولا: القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية.

ثانيا: القضية الجزائرية في المؤتمرات الأسيوية.

لقد كان للدول العربية خاصة وللبلدان الإفريقية والآسيوية عامة مواقف هامة لصالح القضية الجزائرية التي أخرجتها من إطارها الضيق (بين فرنسا والجزائريين) إلى إطار أوسع يدخل في مجال الصـ راع بين قوى الاستعمار والتسلط وقوى التحرر والسلام وقد اعترفت جبهة التحرير آنذاك بالجميل الذي أسدته لها الشعوب الإفريقية والآسيوية في نضالها من أجل التحرر والاستقلال، ومن هنا اقتنعت بأن العمل الدبلوماسي، الذي يجب القيام به، لا يقل في أهميته عن العمل المسلح، على اعتبار أنه السبيل الوحيد الذي يسمح بإخراج القضية الجزائرية من الإطار الضيق الذي تريد فرنسا إبقاءها فيه، ونقلها إلى الميدان العالمي ، وهذا قصد كسب تضامن ومساندة الشعوب والحكومات المؤيدة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أولا: القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية:

لقد وجدت الثورة الجزائرية، منذ الأسابيع الأولى لإندلاعها، سندا قويا في دول إفريقيا وآسيا ويرجع الفضل في ذلك، بادئ الأمر، إلى روابط العروبة والإسلام التي وظفت إلى أبعد الحدود من أجل تدويل القضية الجزائرية وفتح المجال الديبلوماسي العالمي أمام جبهة التحرير الوطني[1].

1-مؤتمر طنجة:

لقد ظهرت فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع كل من تونس والمغرب الأقصى وكذا جبهة التحرير الوطني، وفي وقت كانت فيها ظروف وأهداف هذه الأطراف متباينة مرة ومتشابهة مرة أخرى، وقد تضاربت الآراء واختلفت حول جذور فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة وحاول كل طرف تبني فكرة الدعوة إلى هذا المؤتمر ويرى بأنه صاحب المبادرة ففي تقرير جبهة التحرير الوطني تذكر فيه أن فكرة الدعوة إلى عقد المؤتمر يجمع ممثلي البلدان الثلاث بهدف تكوين اتحاد مغاربي كان من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في البيان الذي أصدرته في شهر أكتوبر 1957 وان الطرف المغربي اكتفي بإحياء هذه الفكرة أما الطرف التونسي يقول أن فكرة كانت من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة وذلك في 1957 عندما دعا إلى إمكانية تكوين تجمع شمال إفريقيا[2].

عقد المؤتمر بقصر مارشال من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة تحت رئاسة علال الفاسي وخلال مناقشات الوفود الحزبية على امتداد أيام أكد المؤتمرون على المخاطر السياسة الاستعمارية وحتمية التنسيق المشترك ووحدة أقطار المغرب العربي والإلحاح على مساعدة الجزائر وتخليصها من الاستعمار الفرنسي وتقرر في المؤتمر مايلي[3] :

- الدعوة إلى إنشاء حكومة جزائرية لتسيير شؤون الثورة على المستويين الداخلي والخارجي بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية .
- إنشاء مجلس استشاري للمغرب الموحد.

([1]) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999 ص117.

([2]) معمر العايب، مرجع سابق، ص ص 136-137.

([3]) نفسه ص ص 142-144.

- وجه المؤتمرون تحذيرا للدول العظمى لكي تقطع مساعداتها على فرنسا في حربها الاستعمارية تأكيد الدول المغاربية تأييدها السياسي لأهداف ومبادئ الكفاح الجزائري وإبداء مواقف مشتركة على الصعيدي الدعم السياسي والمؤازرة الدبلوماسية للقضية الجزائرية.
- السماح باستخدام مناطق الحدود كقواعد خلفية لتفعيل النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني.
- تقديم تسهيلات فيما يخص مرور الأسلحة والمنونة عبر الحدود.
- مؤازرة اللاجئين الجزائريين وتقديم مساعدات اجتماعية وتسهيلات إدارية.
- انفراد جبهة التحرير بتمثيل الجزائر المكافحة وعدم قابلية حقوق الشعب الجزائري للتقادم.
- إقرار سيادة الجزائر واستقلالها.

2-مؤتمر أكرا الأول:

لقد اختيرت أكرا عاصمة غانا حديثة الاستقلال عاصمة المؤتمر الحكومة الإفريقية الذي انعقد بداية من 14 افريل 1958 م، المؤتمر الأول وكان ذلك بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا، وكان شعار المؤتمر إفريقيا للأفارقة وكانت القضية الجزائرية محور المداولات في هذا المؤتمر، وكان الهدف الأول والأساسي للمؤتمر أكرا هو تحرير الأقطار الإفريقية من الهيمنة الاستعمارية ودعم كفاحها بالوسائل السياسية والمادية وعلى رأسها الجزائر التي تخوض حربا ضد المحتل الفرنسي بقيادة جبهة التحرير الوطني[1]، ولقد حضر وفد مصر برئاسة محمد فوزي والذي ألقى خطابا عن الكفاح الجزائري من أجل استعادة السيادة الوطنية [2].

3-مؤتمر أكرا الثاني:

انعقد مؤتمر اكرا الثاني الذي كان مؤتمر للشعوب لا للحكومات في 1958/12/08 وكان شعاره يجب أن تكون إفريقيا حرة، وضم المؤتمر كل الحركات الوطنية في افريقيا من أقصى

(1) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ط1، دار العودة، بيروت، 2015، ص 76.

(2) المختار الطاهر كرفاع، فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، قسم التاريخ، مجلة الجامعة، الكلية الآداب جامعة الزاوية مج: 3، ع15 مصر، 2013م ص 144.

شمالها إلى أقصى جنوبها درست فيه تجارب الكفاح المسلح للشعب الجزائري، ومن أهم قرارت المؤتمر دعوة الحكومات الافريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتوجيه نداء حار لمساعدة الجزائر ماديا وأدبيا والقيام بنشاط دبلوماسي فعال لصالح القضية الجزائرية وبذل كل الجهود الممكنة لجعل يوم الجزائر 30 مارس من كل عام كما اتخذت فيها كل الامكانيات الضرورية لتعزيز كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله[1]، تعتبر هذه الاعترافات العربية بالحكومة الجزائرية الناشئة تجسيدا للمساندة الواسعة للعرب تجاه الثورة الجزائرية، وتتويجا للنشاط الدبلوماسي الحثيث والذي تمثل في البعثات رفيعة المستوى التي أوفدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى البلدان[2].

4-مؤتمر تونس 17-20جوان 1958:

تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع تولي ديغول الحكم عقب أحداث 13ماي 1958م، وظهوره على الساحة السياسية الفرنسية ولم يكن هذا عائقا في طريق الزعماء المغاربة ممثلين لحزب الدستور التونسي، الاستقلال المغربي جبهة التحرير الجزائرية، في تنظيم هذا اللقاء وحضرت مصر هذا المؤتمر، ولقد أعطيت رئاسة المؤتمر إلى السيد فرحات عباس وقد بادر بافتتاح الجلسة حيث أعطى مباشرة الكلمة لراعي المؤتمر عن الوفد التونسي الباهي لدعم الذي بدوره أكد على أن تكون أشغال المؤتمر سرية وقد تضمن جدول الأعمال ما يلي[3]:

1- تطبيق نتائج و قرارات مؤتمر طنجة التي نصت:

* دعم الثورة الجزائرية.
* إجلاء قوات الاستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.
* إدانة سياسة ديغول العسكرية في الجزائر.
* توحيد جهود في الهيئة الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية.
* الإسراع في تكوين حكومة مؤقتة.

2- دراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها[4]:

(1) عمار قليل، مصدر سابق، ص ص132-133.

(2) محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، مرجع سابق، ص118.

(3) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مسؤسة الأبحاث العربية، بيروت 1983، ص 177.

(4) حبيب حسن اللولب، الديبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955-1962م، مرجع سابق، ص 153.

* المكتب الدائم.
* المجلس الاستشاري.

5-مؤتمر منروفيا 04 أفريل 1959 :

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، وقد انضمت الحكومة المؤقتة لأشغال المؤتمر كعضو رسمي حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات الدول الإفريقية لأول مرة بصفة رسمية، صادق المؤتمر على عدة توصيات كان هدفها التحضير للمناقشات التي ستجرى بالأمم المتحدة حول القضية الجزائرية والاتفاق على دعم الثورة الجزائرية ماديا وإعلان أول نوفمبر يوما للجزائر[1]، حضرت مصر هذا المؤتمر ومثلها حسين ذو الفقار الصبري والذي ألقى خطابا مهما، ندد فيه بالفضائح التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري، كما ندد بقرار فرنسا القاضي بإجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى وتحدث عن قضية الجزائر، وهكذا احتلت القضية الجزائرية حيزا مهما وكبيرا في المؤتمر وزاد التأييد الإفريقي لثورة التحريرية بعدما كانت في البداية الأمر محصورة في الساحة العربية فقط، وهذه المكانة التي حضيت بها في المؤتمر هي بحد ذاتها انتصارا لدبلوماسية الجزائرية والتي وبعد سنوات من وقد اعترفت كل غانا وغينيا بالحكومة الجزائرية، فكان هذا الاعتراف دليلا جديدا على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية[2] .

6-مؤتمر الدار البيضاء :

انعقد مؤتمر الدار البيضاء في الفترة من 4 إلى 7 يناير 1961م بدعوة من ملك المغرب محمد الخامس، حيث ميز هذه الفترة انقسام الدول الإفريقية فيما بينها

(1) عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالبلدان الإفريقية"1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة العقيد احمد دراية، ادرار، 2017، ص 112.

(2) نفسه، ص 113.

بشأن اتخاذ مواقف موحدة من القضايا العالقة التي كانت خيم على الساحة الإفريقية كان أهمها: قضية الجزائر، ومنذ مؤتمر أديس أبابا الذي اعتبر حكومة الجزائر المؤقتة عضوا كامل العضوية في مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة والمؤتمرات المنبثقة عنها حدث انقسام واضح بين الدول الإفريقية نتج عنه عقد مؤتمر برازافيل الذي خرجت منه دوله المرتبطة بفرنسا بموقف متحفظ من الثورة الجزائرية وهو ما أدى إلى إضعاف تأييد الأمم المتحدة لقضية الجزائر في دورها المنعقدة عام 1960م [1].

6-1 قرارات مؤتمر دار البيضاء:

- وفي شأن القضية الجزائرية والحرب المشتعلة في الجزائر خرج مؤتمر الدار البيضاء بعدة قرارات جاءت مؤيدة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل نيل حريته واستقلاله كان أهمها[2]:

- تعلن الندوة عن عزمها الراسخ على مساندة الشعب الجزائري والحكومة الجزائرية المؤقتة.
- بكل الوسائل في الكفاح من أجل استقلال الجزائر.
- تطلب من كل البلدان المساندة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل التحرير الوطني وأن تضاعف مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية.
- تدعو كل البلدان أن تحجز في الحال استعمال ترابها للعمليات العسكرية الموجهة ضد
- الشعب الجزائري سواء كان الاستعمال مباشرة أو غير مباشر.
- تطالب بسحب القوات الإفريقية العاملة تحت القيادة الفرنسية بالجزائر حالا.
- تصادق على تجنيد المتطوعين الأفريقيين وغيرهم في صفوف جيش التحرير الوطني.
- تدعو كل الحكومات التي لم تعترف بعد بحكومة الجزائر إلى الاعتراف بها.

(1) عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص 78.

(2) نفسه، ص 79.

- تعلن أن استمرار الحرب بالجزائر من شأنه أن يؤدي بالمشاركين في الندوة إلى إعادة النظر في علاقاتهم مع فرنسا.

- تعارض تقسيم الجزائر وترفض كل حال إنفرادي وكل نظام مقروض أو ممنوح[1].

ثانيا: الثورة الجزائرية في المؤتمرات الأسيوية:

1-مؤتمر باندونغ:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين 18 و 24 ابريل 1955 بمدينة باندونغ بإندونيسيا بناء على مبادرة من دول "مشروع كولمبو" باكستان، سريلانكا، سيلان واندونيسيا شارك في المؤتمر 29 دولة افريقية وآسيوية[2]، وشاركت فيه جبهة التحرير الوطني بنداء من محمد خيضر لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ[3]، مثل الجزائر السيدين حسين آيت أحمد[*] ومحمد يزيد وعلى الرغم من تميز كفاح الشعب الجزائري ومطالبه عن مطالب البلدين الشقيقين المغرب وتونس، إلا أن الجبهة لم تشارك بوفد منفرد وإنما شاركت ضمن وفد مشترك يضم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني وحزب الدستور الجديد وحزب استقلال المغربي، كما شاركت عدة عربية حيث كان لحضور الوفد العربي دور فعال ونشاط مكثف لإبراز حقيقة القضية الجزائرية وفضح المناورات الفرنسية، ومن هؤلاء جمال عبد الناصر[*] الذي اقترح أن يقوم المؤتمر

(1) عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص 79.

(2) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الجزائر المعاصر، مجلة المصادر، المجلد17، العدد01، الجزائر، 2020، ص52.

(3) ينظر الملحق رقم 04.

(*) **حسين آيت أحمد:** سياسي جزائري واحد قادة ثورتها، تقلد عد مناصب منها عضو في المجلس السياسي ومن الذين ساهموا في تشكيل المنظمة الخاصة أول ممثل لجبهة التحرير في المحافل الدولية. للمزيد ينظر: محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر والتوزيع، 1994، ص189.

(*) **جمال عبد الناصر:** من مواليد في 15 يناير 1918م، كان ضابطا سنة 1938، وفي 09 سبتمبر 1942 م رقي إلى رتبة يوزباشي، وفي يونيو 1953 تقلد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في 24 يوليو 1954 م انتخب أول دستور للثورة بالاستفتاء الشعبي، وفي عام 1955 لعب دورا هاما في مؤتمر باندونغ، في 22 فيفري 1956م أصبح رئيسا للجمهورية

باقتراح يعلن فيه تأييد الدول الآسيوية الإفريقية لحق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال وإن على الحكومة الفرنسية تسوية تلك القضايا تسوية سليمة عاجلة[1].

وكان كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب وتأييد من طرف كل الدول المشاركة في المؤتمر، وتبلور ذلك في اللائحة التي أصدرها لتأييد كفاح الشعب الجزائري وشعوب المغرب العربي بمختلف الوسائل، وكان لهذا الموقف صدى كبيرا ودعا قويا لحركات التحرر الوطني في نضالها السياسي من أجل عزل الاستعمار ودحضه ودفع بالدول المحبة للسلام[2].

2-1 نتائج مؤتمر باندونغ على القضية الجزائرية:

إن مدى قوة السياسة الفرنسية وحنكة نشاطها الدبلوماسي على المستوى الخارجي، جعلت الوفد الخارجي يحذر من عزل القضية الجزائرية عن القضيتين التونسية والمغربية، ويؤكد على أهمية التدويل في هذه الظروف بالذات لإفشال سياسة الحلول الجزئية التي اتبعتها فرنسا مع كل من تونس والمغرب، وطلب في نفس الوقت الدعم المادي من الدول الإفريقية والأسيوية لتوسيع نطاق الحرب في الجزائر لعرقلة خطتها القاضية بالتفرغ الكلي لحرب الجزائر لضمان موقع لها في حوض المتوسط[3].

وبعد انتهاء الأشغال أصدر المؤتمر بيانا سياسيا بموافقة تسعة وعشرين دولة تؤيد مسعى الوفد الخارجي لتد ويل الحرب الجزائرية، بغية إضفاء الطابع الجهوي لها لكسر جدار الحصار الإعلامي والدبلوماسي المفروضين عليها من طرف الحكومة الفرنسية، وأعطى النجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمر باندونغ دافعا قويا لنشاط الوفد الخارجي وحتى للحكومات العربية، مما جعلها تعبر بسرعة عن مواقفها المؤيدة للوفد الخارجي للدفع به إلى تحقيق أهدافه السياسية والعسكرية لتعويض أزمة اختلال الموازين بين الجيشين الجزائري

العربية المتحدة. للمزيد ينظر: بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006 ، ص 57-58.

(1) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر، القدس، 2009، ص 143.

(2) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص246.

(3) خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، 1947م- 1947م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،2001-2002، ص 55.

والفرنسي واعتبر الوفد الخارجي قمة باندونغ بداية عمل سياسي مشترك مع الدول المشاركة في المؤتمر ونقلها إلى هيئة الأمم المتحدة [1].

يعد حضور مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير، وأن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية، وقد تجسدت المجهودات المبذولة من طرف السيدين آيت أحمد ومحمد يزيد في تأكيد المؤتمر الأفروآسيوي على تأيده الشعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها وفي عملها من أجل حصولها على الاستقلال، وإن موقف مؤتمر باندونغ هذا قد فتح أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطني، لأجل ذلك صار على هذه الأخيرة أن تثبت وجود الثورة الشاملة ولم يكن ثمة للقيام بذلك أفضل من أحداث العشرين أوت سنة 1955[2].

2- مؤتمر بريوني 1956:

عقد هذا المؤتمر ببريولي بيوغسلافيا يومي 18 - 19 جوان 1956م، حضره الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وخرو رئيس وزراء الهند، وتيتو رئيس يوغسلافيا، قدم فيه وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى المشاركين فيه مذكرة أكد فيها أهداف جبهة التحرير وطالب بتأييد الشعب الجزائري في استعادة سيادته، هذا وقد كان موقف الرؤساء الثلاث أنهم أبدوا تعاطفهم التام مع مطالب الشعب الجزائري التي أساسها الحرية والاستقلال مؤيدين بذلك المساعي الهادفة إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، مطالبين بضرورة الدخول في مفاوضات بين الجزائر وفرنسا[3].

2-1 أهم قراراته:

أعطى المؤتمر القضية الجزائرية دعما دبلوماسية على المستوى الدولي، تحدثت عنه جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني الذي جاء فيها:" لا غرو أن هذا الانتصار الذي

(1) نفسه، ص 56.

(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 140.

(3) عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص222.

أحرزناه يمثل تقدما هامة في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل الإشعار العالم جرائم الاستعمار الفرنسي وحق الجزائريين في أن يعيشوا أحرارا مستقلين"[1]، وذهبت المجاهد في تصريحها إلى التأكيد للجزائريين بأن المساندة والتأييد اللذين حظيت هما القضية الجزائرية في مؤتمر بريوني لا تعتبران بداية لنهاية الثورة التحريرية فجاء فيها :"لكن يجب أن لا ننخدع، فإن هذا الانتصار ليس بالحاصل على وجه المصادفة ولا بالناتج عن منافسات أو مزايدات دولية أتيح لنا استغلالها فما هو إلا حكم سليم أتخذ في صالح السلام، حسب تعبير الرؤساء الثلاثة، إلا أنه كذلك وعلى الأخص ثمرة كفاحنا الذي يزداد شدة كل يوم"[2].

3-مؤتمر القاهرة 26 ديسمبر 1957- جانفي 1958م:

جاء مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو- آسيوية تعزيزا للتضامن الآسيوي الإفريقي وتأكيد لمبادئ باندونغ 1955م، التي فتحت عهدا جديدا في تاريخ الإنسانية[3]، وهو المؤتمر الذي تساءلت فيه الصحف الأجنبية عن معنى شعاره "التضامن الإفريقي الأسيوي" وبما أن الجزائر شاركت كعضو مراقب في باندونغ، فهي تشارك الآن في مؤتمر القاهرة بصفتها عضوا عاملا

وفي هذا المؤتمر كان الانتقال من أقصى الشرق للقارة الآسيوية في باندونغ إلى أقصى الشرق للقارة الإفريقية بالقاهرة، وعمل هذا المؤتمر على توحيد برامج العمل وتحقيق التقارب بين الشعوب التي لا تزال تواجه الاستعمار بصفة مباشرة أو غير مباشرة وعلى هذا الأساس فإنه ليس من الغريب أن يضم هذا المؤتمر مندوبين عن البرلمانات والأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية[4].

(1) جريدة المجاهد، من وراء بريوني، ع2، 10 نوفمبر 1956، ص21.

(2) المجاهد، مصدر سابق، ص 22.

(3) صلاح صبري، الطريق إلى تحرير الجزائر، الدار القومية للطابعة والنشر، القاهرة، د س، ص37.

(4) أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية " 1958-1962م"، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، سبتمبر 1985، ص ص 203-204.

عبرت في هذا المؤتمر الدول الأفروآسيوية عن رغبتها الحقيقية في التحرر من كل طرق الاستعمار وقررت هذه الدول في هذا المؤتمر بالتضحية بأموالها ودمائها ضد الاستعمار الأوربي، وفي ضل هذه الروح التحررية تصدرت القضية الجزائرية اهتمام المؤتمرين، وقد كانت الجزائر حاضرة بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني الممثلة للشعب الجزائري حضر 23 عضو، وقد أستقبل الوفد الجزائري في المؤتمر استقبالا رائعا وقامت كل الوفود وقوفا مدة طويلة تصفق وتهتف في حماس عظيم لكفاح الشعب الجزائري وثورته التي عبرت عن قوة الشعوب الجديدة وصمودها الجبار وعزمها الراسخ على الكفاح بكل وسيلة وبكل ثمن لتحقيق حريتها واستقلالها وتم عقد المؤتمر في جامعة القاهرة بقاعة المؤتمرات ضم 500 مندوبا يمثلون أربعة وأربعين دولة إفريقية وآسيوية[1].

4-مؤتمر شعوب افريقيا بالقاهرة 13 مارس 1961:

لقد لعبت مصر دورا بارزا في المؤتمر من أجل دعم القضية الجزائرية، حيث عبر أن القضية الجزائرية تمثل ذروة النضال الافريقي من أجل الحرية والاستقلال، وكانت هي أولى القضايا التي ناقشها ممثلو شعوب إفريقيا وكانت تتعز العلاقات وتدعم باستمرار مع الاقطار الافريقية الآسيوية وكانت الروابط التاريخية بالبلدان الافرواسيوية تجعل من الثورة جزء لا يتجزأ من الكتلة الافريقية والأسيوية، ولقد أكد المؤتمر على أن القضية هي الكتلة ككل وأعلن عن بعض القرارات منها: أن تقرير مصير الشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لحل النزاع القائم بين فرنسا والجزائر، وأيد قرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الداعي للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لوضع تقرير المصير موضع التنفيذ[2].

5-مؤتمر بلغراد 1961:

(1) صالح حيمير، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفرو-آسيوية "1955- 1961"، مجلة البحوث التاريخية، تبسة د ت، ص ص177- 178.

(2) الطاهر خالد، التضامن الديبلوماسي الا فريقي الجزائري في إطار حركات التحرر وانعكاساته على تدويل القضية الجزائرية 1954-1962 أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الاقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة يومي 30.31 أكتوبر ، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، العدد07، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2018، ص 273.

إن مؤتمر عدم الإنحياز المنعقد ببلغراد عام 1961 أعطت فيه الكتلة الأفرو -آسيوية دفعا قويا للقضية الجزائرية، بعد أن تم التمهيد له من خلال عقد العديد من المؤتمرات الثانوية واللقاءات الدولية بين الدول ذات التوجه الواحد، والتي كانت بدايتها مؤتمر باندونغ 1955 ، ثم مؤتمر بريوني المنعقد في 18 جويلية 1956 بيوغسلافيا, و قد جمع الرؤساء الثلاثة نهرو وتيتو و جمال عبد الناصر، فكان فرصة لجبهة التحرير الوطنية التي أرسلت وفدا عنها، تقدم بمذكرة إلى الرؤساء المجتمعين، الذين أثاروا القضية الجزائرية، وورد بيان ختامي لهذا اللقاء الثلاثي جاء فيه مايلي" :إن الرؤساء المجتمعين في بيروني يؤكدون مساندتهم المطلقة للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه من أجل حريته واستقلال الجزائر[1] .

لقد كان من الطبيعي أن ترتكز إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في مجال التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية على حلفائها الطبيعيين، وفي مقدمتهم الشعوب العربية، ثم الشعوب الإفريقية والأسيوية، التي تربطها بهم علاقات تاريخية وحضارية فقد شكل الوطن العربي الإطار الطبيعي و العمق الاستراتيجي والحضاري للثورة الجزائرية، ولم يتوقف الدعم العربي للقضية الجزائرية عند المساعدات المادية والمعنوية التي كانت تقدمها للثورة الجزائرية، وإنما كانت كذلك بمثابة البوابة الرئيسية نحو تدويل القضية الجزائرية الدرجة أن المواقف

(1) مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص ص306-307.

الدولية تجاه الثورة الجزائرية كانت متوقفة على مدى التأييد العربي لها أما بالنسبة للبلدان الإفريقية والآسيوية، فقد كان من الطبيعي أيضا أن تقف في صف الثورة الجزائرية التي ثارت ضد الظلم والطغيان الاستعماري الأوروبي.

الفصل الثالث: القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

أولا: التعريف بهيئة الأمم المتحدة.

ثانيا: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

ثالثا: مساعي الحكومة المؤقتة في هيئة الأمم المتحدة.

إن فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة، وتصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة وكان تدويل القضية الجزائرية مبرمجا منذ بداية الثورة، خاصة وأن تونس والمغرب كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة.

أولا: التعريف بهيئة الامم المتحدة:

1-تعريف هيئة الأمم المتحدة:

هي منظمة دولية ذات صبغة عالمية تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية، على أنقاض عصبة الأمم المتحدة، حيث تأسست في 24 أكتوبر 1945م، وقد تألفت في البدء من 51 بلدا، إلتقوا في سان فرانسيسكو في 24 أفريل حتى 26 جوان 1945م، وعملوا على صياغة ميثاق الأمم المتحدة وصياغة شعارها[1]، الذي يعتبر بمثابة معاهدة دولية تحدد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية[2].

2-نشأة هيئة الامم المتحدة:

لقد أنشئت الأمم المتحدة في ظل مأساة الحرب العالمية الثانية، ففي الوقت الذي اجتمع فيه واضعي الميثاق كانت قوات الحلفاء تخوض معارك وراء الحدود الألمانية، كما كانت القوات في المحيط الهادي تقفز من جزيرة الى جزيرة قبل أن تتمكن من بدء الهجوم على اليابان، ولما كان واضعو الميثاق يدركون أن الصراع بدأ بخرق حقوق الإنسان في ألمانيا وإيطاليا، فإنهم أعلنوا أن الهدف التالي هو: " أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره من الرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من خسائر مادية وبشرية في القارة الأوروبية والعالم، بدأ التفكير في إنشاء منظمة عالمية من شأنها وضع الحد للحروب وتجسد إنشاء المنظمة العالمية "هيئة الأمم المتحدة في مجموعة من التصريحات والمؤتمرات"[3] .

---

(1) ينظر الملحق رقم 05.

(2) نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص 107.

(3) كلارك ايشلبرغر، الأمم المتحدة في ربع قرن، تع: عباس العمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970، ص 14.

ثانيا: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

1- طلب تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم:

لقد أثبت مجلس الأمن أنه قادر على التدخل لتسوية القضايا المعقدة عندما وضع حدا للاحتلال الهولندي في اندونيسيا، لكن فيما يخص الجزائر فإن فرنسا تملك حق الفيتو، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني مضطرة للتركيز على الجمعية العامة معتمد على نص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وإقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدالة القضية الجزائرية ليس بالأمر الهين خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء الدبلوماسية الفرنسية [1] ، ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقدم أية لائحة عملية حول القضية الجزائرية فقد صرح هنري كابت لودج قائلا :"ينبغي في الوقت الراهن إعطاء فرنسا إمكانية إرساء قواعد التطور السياسي الذي يضمن لسكان الجزائر تحقيق طموحاتهم في السلام والاستقرار [2] .

ولقد كان قادة جبهة التحرير الوطني يدركون منذ بداية الثورة أن نجاح المشروع التحريري الذي اضطروا من أجل تحقيقه لإشعال فتيل حرب ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 يتطلب بالأساس تجنيد كل طاقات الشعب الجزائري في إستعادة سيادته، ولكنها في الوقت نفسه أدركت أهمية تدويل القضية الجزائرية كعنصر أساسي لنجاح المشروع التحرري وكانت ترى أن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها القضية الجزائرية، ولما كانت الأمم المتحدة أحسن منفذ لتحويل المشكلة الجزائرية إلى قضية عالمية انتبه محررو بيان أول نوفمبر 1954م إلى هذه الحقيقة لما حددوا الأهداف الخارجية للكفاح المسلح في ثلاث نقاط[3]:

- تدويل المشكلة الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا ضمن الإطار العربي الإسلامي وهو إطارها الطبيعي.

---

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر "1954 1962" ج2، مرجع سابق، ص116.

(2) نفسه، ص 116.

(3) أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من1 11 1954 إلى 19 09 1958، رسالة ماجستير إشراف جمال قنان، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 2002، ص 69.

- والشكر والامتنان لكل الأمم التي تدعم الكفاح الجزائري ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وهكذا أدركت جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسها بأن حربها ضد فرنسا الاستعمارية تدور على نطاق عالمي، ومن هنا اقتنعت بأن العمل الدبلوماسي الذي يجب القيام به لا يقل في أهميته عن العمل المسلح، على إعتبار أنه السبيل الوحيد الذي يسمح بإخراج القضية الجزائرية من الإطار الضيق الذي تريد فرنسا إبقاءها فيه، ونقلها إلى الميدان العالمي وهذا قصد كسب تضامن ومساندة الشعوب والحكومات المؤيدة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

وكان من الطبيعي أن ترتكز استراتيجية جبهة التحرير الوطني في مجال التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، وفي مقدمتهم الشعوب العربية، ثم الشعوب الإفريقية والآسيوية، فقد شكل الوطن العربي الإطار الطبيعي والعمق الاستراتيجي والحضاري للثورة الجزائرية، ولم يتوقف الدعم العربي للقضية الجزائرية عند المساعدات المادية والمعنوية التي كانت تقدمها للثورة الجزائرية، وإنما كانت كذلك بمثابة البوابة الرئيسية نحو تدويل القضية الجزائرية لدرجة أن المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية كانت متوقفة على مدى التأييد العربي لها[2].

وبهذا فإن تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة من الأمور التي تصدرت أهداف السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وذلك لأحداث موازاة بين العمل الداخلي والعمل الخارجي بتوسيع دائرة الحلفاء الطبيعيين وجعل القضية حقيقة أمام الرأي العام العالمي خاصة بعد تصريح الموقف بأن "حرب الجزائر مسألة داخلية" ، وبهذا الشأن فإن جبهة التحرير الوطني قد رفضت هذا الحوار الفردي وتحولت إلى العالم الخارجي لتجعل منه شاهدا [3] .

وقد تصدرت مسألة تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وفي هذا الإطار كان أبرز الناشطين الدبلوماسيين

(1) عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "1955 1957، أو معركة التدويل من أجل "حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"، مجلة البحوث التاريخية، مج: 04، ع: 01، الجزائر، 2010، ص184.

(2) اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه 1954 1962، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009 ص 61.

(3) أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 69.

لجبهة التحرير الوطني خلال سنة 1955 هو إرسال مذكرة لمجموعة كولومبو (الباكستان سيلان، الهند، بورما، إندونيسيا) لدعم تسجيل قضيتهم في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وسعي الوفد الخارجي للمشاركة في مؤتمر الدول الأفرو أسيوية والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر من ذات السنة، وحاولت جبهة التحرير الوطني من خلال حضور هذين المحفلين الدوليين الرد على الإدعاءات الفرنسية بأن مسألة الجزائر مسألة داخلية[1].

بذل الجزائريون جهدا كبيرا للحصول على الدعم لتدويل القضية الجزائرية في هيئة عالمية يكون لها دور في السلام العالمي ومحرر الشعوب المستعمرة، فقدموا بواسطة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد مذكرة لرؤساء الدول المجتمعة في باندونغ تضمنت طلبا لعرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بتسجيلها في جدول أشغال جمعيتها العامة، وتم تقديم مذكرة أخرى لزعماء الدول الثلاث: يوغسلافيا، مصر والهند، المجتمعين في بريوني اليوغسلافية يوم 18جويلية 1956، المذكرة التي أمضاها كل من: فرحات عباس محمد لمين دباغين، أحمد فرنسيس ومحمد يزيد، بعد لقائهم للزعماء: جوزيف برو تيتو وعبد الناصر ونهرو، وقد أعلنت جبهة التحرير الوطني في مذكرتها شروطها في السلام ووقف إطلاق النار [2].

2- دورات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الجزائرية:

1-2- الدورة العاشرة 20- سبتمبر- 20 ديسمبر 1955:

كان أول طرح للقضية الجزائرية على المستوى العالمي عام 1955، وتعد المملكة العربية السعودية أول بلد يلفت أنظار الأمم المتحدة إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر غير أن هيئة الأمم المتحدة أنهت دورتها لهذه السنة دون أن تلتفت إلى الوضعية التي تعيشها الجزائر[3]، وقد استلم الأمين العام للأمم المتحدة المذكرة المقدمة من قبل الدول 14 الأفرو أسيوية التي طالبت بتسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لدوراتها العاشرة، وقد قام الأمين العام بتحويل المذكرة إلى اللجنة التوجيهية العامة لدراستها والبحث فيها

(1) أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 338.

(2) عمر بوضربة، الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة و دبلوماسية الوفود 1958 1962، المجلة التاريخية الجزائرية، مج: 04، ع: 02، الجزائر، 2012، ص 264.

(3) مريم الصغير، مرجع سابق، ص 296.

فأوصت بعد إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة بأغلبية 08 أصوات مقابل 5 وامتناع 2 لأن القضية الجزائرية تتعلق بالشؤون الداخلية لفرنسا وتم إحالة هذه التوصية إلى اللجنة العامة لتعطي رأيها فشرع في دراستها في الفترة الممتدة من 27-30 سبتمبر 1955[1] وجرى التصويت بالموافقة على إدراج القضية الجزائرية بأغلبية 28 صوت مقابل 27 صوت وامتناع 25 صوت، لكن بعد ما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في فاتح أكتوبر 1955 تسجيل القضية الجزائرية ووافق على التسجيل 28 صوت ضد 27 صوت ، واعتبر ميثاق الصومام أن مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع إليها الفضل في إسقاط المقولة الفرنسية " الجزائر فرنسية"[2].

غير أن هذا التصويت قد أثار فوضى في جلسات الدورة بسبب رد فعل الدبلوماسية الفرنسية تعبيرا عن رفضها، حيث إنسحب الوفد الفرنسي وقاطع جلسات الدورة متهما المنظمة الأممية بتدخلها في الشؤون الداخلية لفرنسا، وبهذا تقدمت بعض دول أمريكا اللاتينية بتاريخ 23 نوفمبر 1955، مقترحة فيه شطب القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة العاشرة، وذلك بموجب المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة، على إعتبار ذلك ليس من إختصاصها إلا أن دول المجموعة الإفريقية الأسيوية وفي مقدمتها الدول العربية عارضت بشدة هذا القرار ثم تقدمت الهند يوم 25 نوفمبر 1955م، بمشروع قرار تقترح فيه عدول هيئة الأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة وتأجيلها إلى دورة أخرى، فتراجعت الأمم المتحدة عن قرارها السابق القاضي وأجلتها إلى دورة لاحقة، هذا العدول الأممي سمح للوفد الفرنسي بالعودة إلى الجلسة وكان ذلك يوم 29 نوفمبر 1955[3].

2-2- الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956م":

في هذه الدورة سلم وفد جبهة التحرير الوطني في 1956م إلى رئيس الدورة الحادية عشر

(1) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954 1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص483.

(2) عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 293.

(3) عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 1961، مجلة أفكار آفاق، ع: 08، الجزائر، 2016 ص64.

للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مذكرة متعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر والذي قدمته أثناء ثورة نوفمبر 1954 م والممثلون لدول الأفغان المملكة العربية السعودية، الأردن، ليبيا، لبنان، اندونيسيا، العراق، سيلان مصر باكستان الفلبين سوريا، اليمن"[1]، وهذه المذكرة كتدعيم لما طرحته المجموعة الأفرو آسيوية من 6 ماي إلى19 جوان 1956م، وكان الهدف من الاجتماع هو دراسة كل جوانب القضية الجزائرية عرضها على مجلس الأمن الدولي، وبالفعل وافقت 13 دولة على قرار عرض القضية على مجلس الأمن، أصدرت الجمعية قرار يعتبر القضية الجزائرية قضية دولية خلافا لإدعاء فرنسا بأنها قضية فرنسية داخلية، ولكن مع هذا فإن مجلس الأمن رفض النظر في القضية الجزائرية بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، فالمجلس إذن مادام لم يرفض مناقشة القضية رفضا مطلقا بحجة عدم وجود الوقت المناسب فقط، هذا يعني أنه إعتراف بدولية القضية الجزائرية واقتنع أن حرب الجزائر من شأنها أن تحدد الأمن الدولي وأن للمجلس حق النظر فيها[2].

3-2- الدورة الثانية عشر 1957: قدم أعضاء الوفد الخارجي الجزائري مع 22 دولة أفرو أسيوية عرضا للأمم المتحدة لتناقش القضية الجزائرية مرة ثانية وتدعو للاعتراف بحق تقرير المصير لها، ودعوة الحكومة الفرنسية للقبول بمباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، كما حرصت هذه الدول على الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لم تتلق أي مؤشر لتطور باتجاه ما تضمنته لائحة دورة 1956، لذا فقد قدمت 17 دولة أفرو أسيوية يوم 15 ديسمبر 1957 مشروع قرار تضمن ثلاث نقاط هامة[3]:

1- الإشارة إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة.

2- الاعتراف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري.

---

(1) محمود عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، د.ط ، ص72.

(2) عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "1955 1957...، مرجع سابق، ص ص 193 194.

(3) عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "1955 1957، "أو معركة التدويل من أجل "حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"، مرجع سابق، ص ص 195 196.

3- الدعوة إلى المفاوضات.

اعتمد الجزائريون على المجموعة الإفريقية الأسيوية لتأييد دبلوماسيتهم الناشئة ورغم النكستين الأوليتين وعدم عرض القضية في الدورات السابقة، إلا أن وبعد إضراب الثمانية الأيام بدأت الأوضاع في التغير بأن أصدرت الجمعية العامة توصية تدعو فيها إلى البحث عن حل سلمي للوضعية التي تعيشها الجزائر طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهذا رغم عدم تسجيل القضية على جدول الأعمال اعتمادا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء في الهيئة الأممية [1].

ثالثا: مساعي الحكومة المؤقتة في هيئة الأمم المتحدة:

1-إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد أدرك قادة جبهة التحرير الوطني مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري تحت رقابة أعضاء المجلس الوطني للثورة[2]، لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير الوطني، وتبعا لذلك منح مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، وجدد المجلس الوطني للثورة في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة 1957 تفويضه للجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان حكومة مؤقتة، وفي 09 سبتمبر قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تحول نفسها إلى حكومة مؤقتة [3]، وأعلن في 19 سبتمبر 1958 بيان عن ميلاد حكومة جزائرية مؤقتة مقرها

(1) براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائر بين 1947 1962، دار كواكب العلوم، 2015، ص ص132 133.

(2) ينظر الملحق رقم 06.

(3) رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول "1958 1962"، سنوات الحسم والخلاص، عنابة الجزائر، منشورات بونة للبحث والدراسات، 2012، ص ص351 352.

في مدينة تونس ورئيسها فرحات عباس وثم تعيين أربعة عشرة وزيرا [1]، ومن مامها ممارسة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن وهي مسؤولة أيضا على قيادة الحرب وتسيير مصالح الأمة ومن صلاحياتها أنها تقيم العلاقات الدبلوماسية، وتعين في الوظائف المدنية والعسكرية، وتناقش وتصادق على الميزانية، ويمكن لها استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد دورات استثنائية[2].

2- مناقشة القضية الجزائرية في ظل الحكومة المؤقتة:

1-2-**الدورة الثالثة عشر 13 سبتمبر- 13ديسمبر 1958م**": عرضت القضية في اللجنة الأولي وتقدمت سبعة عشر دراسة آسيوية افريقية بمشروع قرار من05 ديسمبر1957 برقم 194 نصه كالاتي[3]:

- الجمعية العامة بعد أن ناقشت المسالة الجزائرية و بالإشارة الى قرارها في 15 فبراير 1957 تأسف لأن الأمل الذي عبرت عنه في قرارها ذاك لم يتحقق، وتعترف بأن مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري وتلاحظ أن الحالة في الجزائر تستمر في زيادة الالام وخسائر الارواح.
- تدعو الي مفاوضات تؤدى للوصول الى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .
- قدمت كل من كندة والنرويج وإيرلندا في 6 ديسمبر 1957 تعديلين لمشروع القرار الذي قدمته الدول الاسيوية الأفريقية .

وقد عارضت الدول الاسيوية الإفريقية هذا التعديل ونص التعديل كالاتي:

أن تحذف الفقرة الرابعة من الديباجة ويحل محلها الاتي :

أ- لا تعترف بان شعب الجزائر له حق العمل من اجل مستقبلهم بطريق ديموقراطي.

---

(1) بوشيخي شيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية1954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018 ص284. وللمزيد ينظر ملحق رقم 07.

(2) ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه، 2007 ص91.

(3) عبد الملك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الكتاب77، القاهرة، د.ت، ص13.

ب- تحذف التوصية الأخيرة في المشروع ويحل محلها الآتي : " تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ومن أجل الوصول الي حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة".

وعرض التعديل للتصويت فكانت النتيجة الموافقة على التعديل بأغلبية 37 صوتا ضد 36 صوتا وامتناع سبعة أصوات[1].

2-2- الدورة الرابعة عشر " سبتمبر - ديسمبر 1959م":

في سنة 1959 كان الحقل الأساسي للنشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو الأمم المتحدة لمواجهة مخطط ديغول الذي استند على الحيلولة دون تحول القضية الجزائرية إلى مسألة دولية تدخل اختصاص الأمم المتحدة[2] ، وعلى مخطط شال العسكري ومشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي، ذو الأبعاد السياسية وعلى مبدأ تقرير المصير المشروع كان يهدف في عمومه إلى الحفاظ على الجزائر كأرض فرنسية ولكن على أسس جديدة أي تحقيق ما سماه ديغول "الجزائر الجزائرية" كبديل عن الجزائر المستقلة التي تقاتل من أجلها جبهة التحرير الوطني منذ 1954م[3].

بدأت مناقشة القضية في اللجنة الأولى وتقدمته 22 دولة آسيوية بمشروع قرار في 03 ديسمبر 1959 ويعترف القرار بحق تقرير المصير والاستقلال لل شعب الجزائري ويدعو الجانبين الى الدخول في مفاوضات في أقرب وقت لوقف إطلاق النار، وعرض المشروع للتصويت ولكنه لم يحرز أغلبية الثلثين المطلوبة في اللجنة وأن أحرز الأغلبية المنطقة المطلوبة في الجمعية العامة تقدمت باكستان في 12 ديسمبر 1959 بمشروع قرار معدل وهذا نصه: "الجمعية العامة بعد مناقشة مسألة الجزائر ذاكرة قرارها في 15 فبراير 1957 والذي عبرت فيه الجمعية العامة عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل سلمي ديموقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تستخدم وسائل مناسبة اخري بقصد الوصول الى حل يتمشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وذاكرة المادة الأولي في

(1) عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص 14.

(2) نفسه، ص 14.

(3) رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 362.

فقرتها الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدية اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير[1]، تحث على إجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول الى حل سلمي على اساس حق تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكانت نتيجة التصويت على المشروع هي موافقة 39 دولة ورفضته 22 دولة وامتنعت عن التصويت 20 دولة[2].

3-2- الدورة الخامسة عشر " ديسمبر 1960م":

انعقدت في 21 جويلية 1960 تحقق فيها الاعتراف الأممي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بتاريخ 19 ديسمبر 1960 وهكذا أثبتت الجزائر جدارتها في الداخل والخارج وكسب التأييد العالمي واضطرت الحكومة الفرنسية أمام قوة ضربات الثورة الجزائرية أن تحمل مكرهة إلى طاولة المفاوضات، فقد عرفت هاته الدورة دخول الجزائر إلى أول معاهدة وهي اتفاقية جنيف الخاصة بضحايا الحرب والتي كانت في 20 جوان 1960 حيث فقدت فرنسا الأمل بأن تبقى الجزائر فرنسية، حيث إتبعت فرنسا سياسة دبلوماسية وفازت خلالها بدعم دول الحلف الأطلسي ودعمها العسكري إلا أن هذا الدعم تم اكتشافه من قبل مندوبو الكتلة الأفرو آسيوية، وفي هذه الدورة تم إسناد مسؤولية المنظمة لإقرار مبدأ تقرير المصير و الذي يعتبر مبدأ من مبادئ الرئيس الأمريكي "ولسن" وإجراء عملية استفتاء في الجزائر[3].

فخلال هذه الدورة تقدمت الكتلة الأفرو آسيوية بـ خمسة وعشرون دولة بطلب إلى هيئة الأمم المتحدة قصد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[4].

4-2- الدورة السادسة عشر " نوفمبر - ديسمبر 1961م":

(1) عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص 19.

(2) نفسه، ص 20.

(3) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 281.

(4) عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر "مداخلات و خطب"، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 240.

وتتميز بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي، إذ بعد أن أخفقت مفاوضات إيفيان(*) المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 20 ماي إلى 13 جوان 1961، ومحادثات لوقران (Lugrin) المنعقدة ما بين 20- 29 جويلية 1961) بسبب الاختلافات حول مشكلة الصحراء وسلامة الأرض الجزائرية،فعادت إلى المفاوضات يوم 05-09-1961، وأصبح الاهتمام كله يدور حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية، ومندوبي الحكومة المؤقتة[1] .

ولدى عرض مشروع اللائحة على التصويت يوم 20 ديسمبر 1961 أمام الجمعية العامة للدورة السادسة عشرة، حصل على 62 صوتا لصالح المشروع، فيما امتنع 38 عن التصويت الملاحظ في هذا التصويت بأن دول المجموعة الإفريقية الأسيوية كانت جميعها في الموعد، وصوتت لصالح المشروع، ما عدا ثمانية، وإن ما ميز الدورة السادسة عشرة هو السير شبه العادي للنقاش حول القضية الجزائرية، ومن ثم بدأ موضوع الاستقلال يطفو على سطح مجريات الدورة السادسة عشرة، وهو الأمر الذي إلتمسته المجموعة الإفريقية الأسيوية وعبرت عنه في لائحة وجهتها إلى اللجنة السياسية في 16 ديسمبر 1961، لتلفت نظرها إلى وجود استعداد من كلا الطرفين للبحث عن حل سلمي لإنهاء الحرب والاستقلال[2].

5-2- الدورة السابعة عشر : 1962م :

هاته الأخيرة آخر دورة للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وهذا بعد أن رضخت فرنسا لمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وكان الوفد الجزائري قد دخل هاته الدورة وهو يحمل أوراق اعتماد الدولة الجزائرية المستقلة الكاملة السيادة لتحتل الجزائر مقعدا في هيئة الأمم المتحدة، وكانت كل هاته الإنجازات بفضل ودعم الدول العربية ودول الكتلة الأفرو

(*) **مفاوضات ايفيان:** تم التوقيع على مفاوضات ايفيان في 18 مارس 1962، تتويجا لمفاوضات جرت ابتداء من 20 ماي 1961، بإيفيان من طرف ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وممثلي الحكومة الفرنسية لتصنع حدا لحرب الاستقلال وتكرس انتصار الثورة الجزائرية وإعادة انبعاث الجزائر بعد 132 من الاستعمار، للمزيد ينظر: عاشور شرفي قاموس الثورة الجزائرية 1954 1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص41.

(1) سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ، د ط، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والشؤون المسلحة2002م، ص507.

(2) عبد القادر كركيل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، مجلة أفكار وافاق، ع 08، الجزائر، 2016 ص ص 88-89.

أسيوية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة وبهذا انضمت الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة وأصبحت عضوا بها ولها كامل العضوية[1]، وقد أصبحت الجزائر العضو رقم 109 في منظمة الأمم المتحدة[2].

3-المحاولة الفرنسية لمنع تدويل القضية الجزائرية:

بذلت الحكومة الفرنسية قصارى جهدها ووفت مكانتها الدولية ومركزها الدائم في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون تدوين القضية الجزائرية تستمد منه مشروعية كفاحها كانت فرنسا توليها للإدارة معركة منع تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، فقد ورد في وثيقة صادرة عن الشؤون الخارجية الفرنسية يوم 12-08-1958، بعنوان الرد المحتمل من أجل التصدي للدعاية التي تقوم بها دول مؤتمر أكرا لفائدة جبهة التحرير الوطني واستقلال الجزائر بالنظر إلى قرب إنعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة فكان رد فرنسا على النحو التالي "إننا قررنا أن نبين لكل دول الأعضاء وخاصة تلك التي تحتفظ معنا بعلاقات ودية كم سنعتبر مثل هذا التصرف معاديا لنا"ولقد بنت فرنسا استراتيجيتها بإحكام في معركة الأمم المتحدة من خلال التنسيق والتعاون بين مختلف المصالح الحكومية وخاصة رئاسة الحومة ووزارة الشؤون الخارجية وسفارة فرنسا في الأمم المتحدة والحكومة العامة في الجزائر[3].

ليس هذا فقط بل صمم ديغول رفضه أن يتعامل مع الواقع بشكل صحيح في أول الأمر فأعلن في 16-09-1959 خطته السياسية الشهيرة تحت عنوان تقرير المصير والواقع أن تقرير المصير الذي اقترحه يعني بصريح العبارة فرض الخيار بين ثلاثة أمور: الاستقلال- الفرنسية- أو المشاركة نع فرنسا، وقد استبعد ديغول فكرة الاستقلال وموظفي الدولة الفرنسية في 28 أكتوبر 1959 يطلب فيها التفرغ قبل كل شيء للتهدئة والأمور ، وهكذا لم يكن إعلان

(1) مريم الصغير، مرجع سابق، ص ص 343 344.

(2) عباس محمد الشريف، مرجع سابق، ص 239.

(3) رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 70.

تقرير المصير سوى مناورة ديغول لربح الوقت للقضاء على الثورة الجزائرية من جهة وتخذير الرأي العام الفرنسي والدولي من جهة أخرى[1].

نستنتج مما سبق أن:

أن دورتا الحادية عشر، والثانية عشر 1956 – 1957 كانت القضية الجزائرية تحت الملاحظات والنضج السياسي.

دورتا الثالثة عشر، والرابعة عشر 1958–1959 أكدت مسؤولية جمعية الأمم المتحدة في القضية الجزائرية والاهتمام المتزايد لمجموعة الدولية لثورة الجزائر وقد كانت بعض المحاولات من الدول الغربية لإخماد كل المبادرات لإيجاد حل لقضية الجزائر.

دورتا الخامسة عشر والسادسة عشر 1960 – 1962 هاتان الدورتان عززت وأكدت مسؤولية جمعية الأمم المتحدة لحل القضية، و وضع حد للصراع القائم بين فرنسا الاستعمارية والشعب

(1) عمار قليل، مصدر سابق، ص 198.

الجزائري الذي أراد حريته واستقلاله، وإن القضية الجزائرية هي التي كانت سببا في طرح قضية الاستعمار في العالم لجمعية الأمم وسهلت للدول الإفريقية أن تنال استقلالها.

خاتمة

على ضوء دراستنا لموضوع " تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية 1954-1962" استخلصنا ما يلي:

- إن ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، أعظم ثورة تأثيرا وأبلغ أهمية سواء في الميدان الداخلي أو الخارجي، وذلك لكونها كانت ضد سلطة استعمارية شرسة حكمت البلاد بصورة مباشرة.
- تعد الثورة الجزائرية من أهم وأعظم ثورات القرن العشرين، ومرحلة حاسمة ومصيرية من تاريخ الشعب الجز ائري الذي قدم من خلالها تضحيات جسام من أجل تحرير الوطن. وتكمن عظمة هاته الثورة في قوة رجالها الذين صمموا على إنحاء وجود الإستعمار الفرنسي والذي كان يمثل قوة عسكرية إلى جانب حلفائها مقارنة بالوسائل التي إستخدمها جيش التحرير الوطني في بداية الثورة، لذا إعتمد في نشاطه على مبدأ مهم وأساسي وهو السرية المتناهية في التخطيط والتنفيذ والتموين والتمويل الإنجاح الثورة المسلحة.
- وأصعب فترة في تاريخ النضال ضد الإستعمار الغاشم هي الفترة الممتدة ما بين (1954م -1962م) بسبب قوة وإشتداد السياسية الفرنسية لتحقيق مخططاتها الرامية في الإستحواذ على الجزائر وضمها إلى الحظيرة الفرنسية، لهذا عمل الشعب الجزائري جاهدا من أجل تحقيق غايته وهو الإستقلال، وللوصول إليه كان لابد من بناء عمل ثوري منظم، بدأ من توعية الشعب الجزائري الذي كان تواقا لأي يخلصهم من الظلم والقهر الذي فرض عليه لذلك لم يكن أمام قادة التحرير متسع من الوقت أو خيار سوى تفجير الثورة لتحرير البلاد لهذا إنطلقت الثورة من معطيات ومبادئ أحدثت تغيرات جوهرية شملت كل الميادين.
- إن الثورة الجزائرية اتخذت مبدأ محاربة الاستعمار مبدأ ضروري لتحقيق الاستقلال ووحدة المغرب العربي، ويتضح ذلك منذ انطلاقتها الأولى إذ عمدت إلى تفعيل مرجعية البعد الوحدوي المغاربي وتجسيد مبدأ الكفاح المشترك، حيث ربطت مصيرها بالأقطار المغاربية ورسمت هذا البعد بوضوح في بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، واستمرت في تبنيه إلى غاية تحقيق الاستقلال.

- إن قيام جامعة الدول العربية جاء بإيحاء من الدول الغربية وسعت هاته الأخيرة من خلال ميثاقها لتحقيق الأمن والسلام العربي، والعمل على استقلال أعضاء وسيادتهم حيث شاركت جامعة الدول العربية في حل العديد من النزاعات التي قامت بين الدول العربية وبعضها، كما دعمت الشعوب العربية ماديا ومعنويا.
- بادرت الجامعة العربية بدعم القضية الجزائرية في أعقاب مجزرة 08 ماي 1945 مع حداثة نشأتها، مما يؤكد حرص الجامعة على شعوب الدول العربية التي لم تحصل على استقلالها كما حاولت الجامعة تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الجزائرية المختلفة لتوحيد جهود السياسة الجزائرية بتشكيل لجنة تحرير المغرب العربي وإعلان الثورة الشاملة في الفاتح من نوفمبر 1945م.
- إن التغيير الذي طرأ لصالح القضية الجزائرية ابتداء من 1956 سواء على مستوى المسئولين أو الحكومات أو جامعة الدول العربية التي عقدت لجنتها السياسية جلسة يوم 29 مارس 1957 أعلنت فيها عن دعمها وتأييدها للقضية الجزائرية، بل دعت أيضا الحكومات الصديقة للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.
- ساهمت مجموعة من الدول العربية في دعم القضية الجزائرية وتنوعت مظاهر الدعم العربي بين دعم مالي من خلال التبرعات الشعبية والهبات العسكرية الحكومية لتغطية احتياجات الثورة المختلفة والدعم العسكري بإرسال الأسلحة والذخيرة، ودعم طبي.
- إلى جانب الدعم العربي للقضية الجزائرية نجد أن الثورة التحريرية إعتمدت في إستراتجيتها على البعد الإفريقي لمواجهة الاحتلال الفرنسي الذي اخذ يتجسد ميدانيا مع تطور الثورة، خاصة بعدما عبرت في نصوصها الأساسية أنها ثورة على كل أنواع الاحتلال وأن أهدافها لا تنحصر في الإطار الجغرافي المحلي بل تتعداه إلى تحرير كل القارة الإفريقية.
- كان لهذه الإستراتيجية انعكاسات ايجابية على الثورة من جهة وعلى التضامن المشترك من جهة أخرى بعدما رأت الشعوب الإفريقية في الثورة الجزائرية مثالا يحتذى به، مما

أدى إلى احتضانها وفتح حدودها أمامها وهذا ما خلف أثرا كبيرا على السياسة الفرنسية الرامية إلى عزل الثورة التحريرية عن محيطها الإفريقي بحيث فشلت في تحقيق ذلك بل أكثر من ذلك فشلت في الإبقاء على مستعمراتها ضمن مجموعتها.

- وبفضل المبادئ الإنسانية والأبعاد العالمية، خاصة البعد الإفريقي الذي حملته الثورة الجزائرية ودافعت عنه وعملت من اجل تجسيده ميدانيا، قررت هذه الدول الإفريقية الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية والدفاع عنها في المحافل الدولية خاصة أثناء معركة التدويل التيخاضتها هذه الدول بمشاركة دول آسيوية، وتمكنت بذلك الموقف من تعزيز موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة على الساحة الدولية والذي انعكس ايجابيا على الثورة التحريرية التي واصلت مواجهتها للسياسةالفرنسية خاصة السياسة الديغولية في الجزائر وفي بقية الأقطار الإفريقية الخاضعة للحكم الفرنسي .
- كانت فكرة تدويل القضية الجزائرية من المهام التي بادرت بها جبهة التحرير وتصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة، وبالرغم من أن القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من طرف هذه الأخيرة بسبب تعنت فرنسا وحلفائها، حيث اعتبرتها قضية فرنسية داخلية، إلا أن جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرد تسجيلها يعد خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية.
- بعد إدارج القضية الجزائرية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة، وجدت نفسها محاطة بالدول التي تساندها وتؤازرها بشكل مطرد، وهم يشكلون كتلة متراصة أصبح الفرنسيون مضطرين إلى أن يحسبوا لها ألف حساب، ومنها الدول العربية خاصة المغرب وتونس، فتمكنت القضية الجزائرية بعد ذلك من فرض نفسها على المجتمع الدولي وأدرجت في القضايا الدولية المطروحة للمناقشة في الدورة الثالثة عشر سنة 1957.
- بعد دعم القضية من طرف الدول العربية والأفرو أسيوية وطرحها في هيئة الأمم المتحدة تمكن الوفد الخارجي من عرض القضية الجزائرية في جميع دورات الأمم المتحدة واكتسب بذلك التمثيل الدبلوماسي لها في العديد من الدول اللاتينية.

ويمكن القول أن الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني من خلال الوفد الخارجي في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية اعتبرت منابر للجبهة للدفاع عن القضية الجزائرية وهكذا حققت الدعم على الساحة الدولية خلال فترة الثورة، والتي ساعدتها في الضغط على فرنسا وإجبارها للجلوس في المفاوضات من اجل الاستقلال وتحقق ذلك في 5 جويلية 1962.

وهكذا فان الثورة الجزائرية بقيمتها الإنسانية وأبعادها الوطنية والعربية والإسلامية والإفريقية وحتى العالمية نموذجا يحتذ به لدى دول العالم عامة وإفريقيا خاصة ويكفيها فخرا أنها كانت المثل الأعلى للدول الإفريقية والشعوب المضطهدة، التي تسعى لافتكاك حريتها، ذلك لأنها استطاعت التغير الجذري ليس فقط على أراضيها بل في دول أخرى.

الملاحق

الملحق رقم 01: يوضح شعار الجامعة العربية [1].

(1) www.arablegalnet.org، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.

الملحق رقم 02: صورة توضح القادة الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية[1]:

بن بلة، حسين ايت أحمد، مصطفى لشرف، محمد خيضر.

(1) محمد بوضياف، التحضير لثورة لأول نوفمبر 1954، ط2، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011 ص99.

الملحق رقم 03: خريطة مرور الأسلحة من القواعد الخلفية للثورة الجزائرية في تونس

(1)

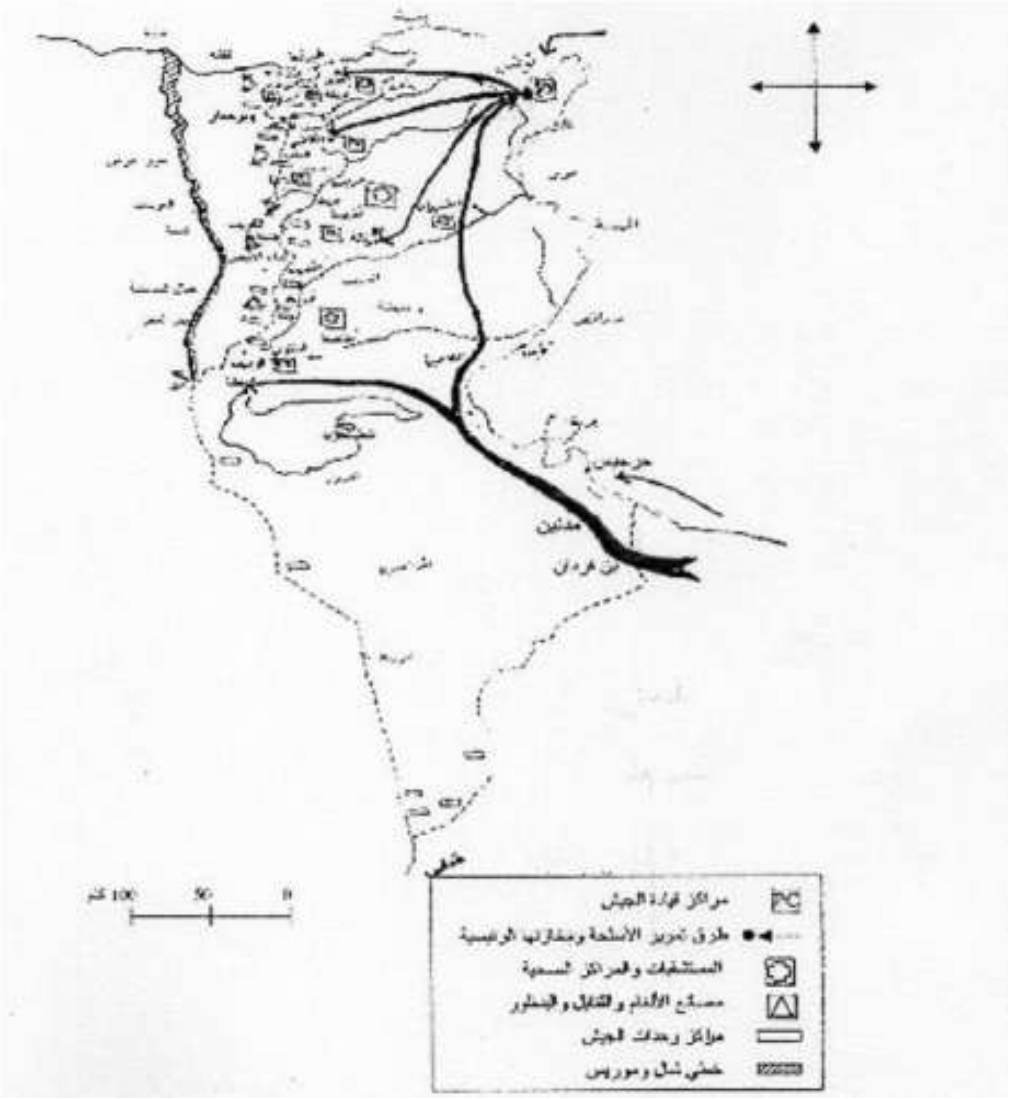

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية الافريقية، مرجع سابق، ص 589.

الملحق رقم 04: نداء محمد خيضر لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ[1].

تحركات الوفد الخارجي لجلب التأييد لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955

خلال الأيام القليلة القادمة سيشهد العالم أول مؤتمر تاريخي من نوعه، ذالكم هو المؤتمر الأسيوي الإفريقي الذي سينعقد في باندونغ من اليوم الثامن من الشهر الحالي وستشارك فيه خمسة وعشرون دولة يكون سكانها ثلث سكان العالم.

نحن الجزائريون الذين بلينا بالإستعمار طيلة قرن من الزمن، حاول فينا -هذا الإستعمار البغيض- علاوة على ما إقترفه من جرائم ينوء عليها جبين الإنسانية الذي جعل بيننا وبين العالم الخارجي ستارا حديديا لتعلق أهمية قصوى على هذا المؤتمر.

لذا فإن الوفد الجزائري في الشرق العربي بادر إلى إرسال وفد يتكون من الأخوين حسين آيت أحمد وامحمد يزيد لحضور المؤتمر، وقد طاف وفدنا بكافة الأقطار الأسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرفا بها. وبذلك إستطاع أن يحطم السور الحديدي الذي فرضه الإستعمار علينا، كما إستطاع أن يقنع الدولة الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث إلى جانب قضيتي القطرين الشقيقين تونس ومراكش.

كان الإتجاه في هذه الأقطار هو تأخير النظر في القضية الجزائرية والإهتمام بقضيتي تونس ومراكش، وترجع الأسباب إلى السور الحديدي الذي ضربه الإستعمار على الجزائر.

قام الوفد بمهمته في الأقطار الأسيوية، وبعد أن قامت الدول العربية على رأسها مصر والمملكة العربية السعودية تبني القضية الجزائرية، ورفعها إلى المحافل الدولية، أصبحت هذا القضية تنال من عناية الأقطار الأسيوية الصديقة.

قررنا نحن المغاربة تكوين وفد موحد يمثل الأقطار الثلاث يقوم بنشاط موحد في الإتصال بالمؤتمر، وإستمداد العون من دولة وشعوبة لتقف من قضية المغرب العربي موقفا واحدا يساعده على نيل حريته وإستقلاله ليستطيع المساهمة في إقرار الأمن والسلام في ربوع العالم.

محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

(1) خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف: شاوش حباسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 186.

الملحق رقم 05: شعار جامعة الأمم المتحدة [1].

(1) كل ما أردت دوما أن تعرفه عن الأمم المتحدة، كتاب موجه إلى طلاب المدارس المتوسطة والثانوية، إدارة شؤون الأعلام، نيويورك، 2008، ص 99.

الملحق رقم 06: قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة[1]:

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الأوّل *
1956

الأعضاء الدائمون

مصطفى بن بوالعيد
يوسف زيغود
بلقاسم كريم
عمّار وعمران
محمد العربي بن مهيدي
رابح بيطاط
رمضان عبّان
بن يوسف بن خدّة
إدير عيسات
محمد بو الضياف
حسين آيت أحمد
محمد خيضر
أحمد بن بلّة
محمد لمين دبّاغين
فرحات عبّاس
أحمد توفيق المدني
محمد يزيد

الأعضاء النوّاب

(البشير شيهاني)
الأخضر بن طوبال
السعيد محمدي
سليمان دحيلس
عبد الحفيظ بو الصوف
غلي ملاّح
محمد بن يحيى
محمد لبجوي
عبد الملك تمّام
سعد دحلب
عضو من النقابة
عضو آخر من النقابة
محمد الصالح الوانشي
الطيّب الثعالبي
عبد الحميد مهري
أحمد فرانسيس
براهيم مزهودي

(1) زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 105.

الملحق رقم 07: يمثل أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية[1].

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... فرحات عباس
2 – نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ... كريم بلقاسم
3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... احمد بن بلة
4 – وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) ..... حسين آيت احمد
بيطاط رابح
محمد بوضياف
محمد خيضر
5 – وزير الشؤون الخارجية ..... محمد الأمين دباغين
6 – وزير التسليح والتموين ..... محمود الشريف
7 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال
8 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف
9 – وزير شؤون شمال إفريقيا ..... عبد الحميد مهري
10 – وزير الشؤون الإقتصادية والمالية ..... احمد فرنسيس
11 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد
12 – وزير الشؤون الإجتماعية ..... بن يوسف بن خدة

13 – وزير الشؤون الثقافية ..... احمد توفيق المدني
14 – كتاب الدولة (محاربون في الجبال) ..... الأمين خان
عمر أوصديق
مصطفى سطمبولي

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 184 185.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1. أحمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون وكيف تصبح جامعة، ط1، دار بوسلامة، تونس، 2005.
2. أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ط1، دار العودة، بيروت، 2015.
3. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب ثورة التحرير، ج3، ط.د، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م.
4. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012.
5. توفيق محمد الشاوي، مذكرات نصف قرن من العمل الاسلامي1945-1995، ط1 دار الشروق،القاهرة، 1968.
6. جريدة المجاهد.
7. جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تع: خيرى حماد، ط1، منشورات دار الطليعة بيروت 1961.
8. عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث قسنطينة-الجزائر، 1965.
9. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.
10. مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر القدس، 2009.
11. محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر والتوزيع، 1994.
12. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، تر: كميل قيصر داغر ط1، مسؤسة الأبحاث العربية، بيروت 1983.
13. مصطفى همشاوي، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات، دار هومه، الجزائر، د.ت.

ب- **المراجع:**

1. إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه 2007.
2. أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى "1954-1956" منشورات المتحف الوطني، د.س الجزائر.
3. أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي "1954-1964، ج5 دار الغرب الإسلامي، 1997.
4. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2012.
5. احميدة عمراوي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003.
6. اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه 1954 1962، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
7. أنس الراهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
8. بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006 .
9. براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائر بين 1947 1962، دار كواكب العلوم، 2015.
10. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
11. رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د.ط، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996.
12. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول "1958 1962"، سنوات الحسم والخلاص، عنابة الجزائر، منشورات بونة للبحث والدراسات، 2012.
13. زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1 مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

14. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ، د ط، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والشؤون المسلحة، 2002م.
15. شيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية1954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018 ص284.
16. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
17. صلاح صبري، الطريق إلى تحرير الجزائر، الدار القومية للطابعة والنشر القاهرة، د.س.
18. طارق البشرى، شخصيات تاريخية "سعد زغلول، مصطفى النحاس، عبد الرحمان الرفاعي، احمد حسين" ، دار الشروق، مصر، 2010.
19. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 1962، ترجمة: عالم مختار دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.
20. عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر "مداخلات و خطب"، دار الفجر الجزائر 2005.
21. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، منشورات المتحف الوطني 1995م.
22. عبد الملك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الكتاب77، القاهرة، د.ت.
23. عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية 1945-1980، دراسة تاريخية ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
24. عمار بن سلطان، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، الجزائر، 2017، ص 213.
25. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1997.
26. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع الجزائر 2002.

27. غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ط1 مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض، 2010.

28. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

29. كلارك ايشلبرغر، الأمم المتحدة في ربع قرن، تع: عباس العمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.

30. مجدي حماد، جامعة الدول العربية"مدخل إلى المستقبل"، ط1، مطابع السياسة الكويت، 2003.

31. محمد الرافعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط1، الشركة المصرية للطبع مصر، 1971م.

32. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول ط1، دار البعث قسنطينة 1984.

33. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2 منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999 ص117.

34. محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومه، الجزائر، د.ت.

35. محمد بوضياف، التحضير لثورة لأول نوفمبر 1954، ط2، تق: عيسى بوضياف دار النعمان الجزائر، 2011.

36. محمد عباس ، نصر بلا ثمن، الثور ة الجزائرية، دار القصبة للنشر الجزائر 2007.

37. محمد عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، د.ن، د.س.

38. محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية "1954-1962"، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة الجزائر، 2013.

39. محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية ط1، بيروت، 1999.

40. محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية " 1956-1962"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

41. محمد لطفي الشابي ويحي بوعزيز، الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954-1962 المشاريع الوطنية للبحث "الدعم العربي للثورة الجزائرية، طبعة خاصة للمجاهدين الجزائر، 2007.

42. محمود عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، د.ط ، ص72.

43. مرفت رشماوي، جامعة الدول العربية " حقوق الإنسان المعايير والآليات" المكتب الإقليمي العربي، د.س.

44. مريم الصغير، موقف الدول العربية من الثورة الجزائرية "1954م-1962م" دار الحكمة، الجزائر، 2003-2004.

45. مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، ط2، دار الأيتام الإسلامية، القدس 1960.

46. معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة الجزائر، 2010.

47. مولود قاسم، ردود الفعل الاولية داخلية وخارجيا على غرة نوفمبر دار الامة الجزائر، 2007.

48. نبيل بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي في تحرير الجزائر،الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1990.

49. نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

50. يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانيا: المجلات:

1. إخلاص بخيت الجعافرة، وخديجة عبد الكريم نعيمات، موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية"1954-1962"، المجلة الأردنية للتاريخ والاثار مج06، ع03 الأردن، 2012.
2. حبيب حسن اللولب، الديبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955-1962م التحديات والرهان، مجلة السياسة والقانون، ع16، جانفي ،2017.
3. حبيب حسن اللولب، مؤتمر تونس "أكتوبر1956م" وتداعياته على المغرب العربي الجزائر نموذجا، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 10 جامعة الزيتونة، تونس د.ت.
4. صالح حيمير، القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفرو-آسيوية "1955- 1961" مجلة البحوث التاريخية، تبسة د.ت.
5. صالح لميش، الدعم الدبلوماسي السوري للثورة الجزائرية، مجلة العصور الحديدة مج11، ع09، الجزائر، 2021.
6. عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 1961، مجلة أفكار آفاق، ع: 08، الجزائر، 2016.
7. عبد الله خي وناصري معمر، نماذج من الاستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس "1954- 1956"، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية المجلد 20 العدد 20، أدرار- الجزائر، 2018.
8. عمر بوضربة، الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة و دبلوماسية الوفود 1958 1962، المجلة التاريخية الجزائرية، مج: 04 ع: 02، الجزائر، 2012.
9. فهد عباس سليمان السبعاوي، موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962 مجلة جامعة كركوك، مج 08، ع02، العراق، 2013.
10. لزهر بديدة، العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 02، د،ت.

11. مجموعة من المؤلفين، تاريخ الجزائر المعاصر، مجلة المصادر، المجلد17 العدد01، الجزائر، 2020.

12. محمد محمدين، عبد الرحمان عزام باشا "الأمين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري 1945-1952"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع16 جامعة محمد بوضياف، د.س.

13. محمد ودوع، هجومات 20 أوت 1955 وأثرها على تطور الكفاح في كل من الجزائر والمغرب، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 04، ع 01، الجزائر، جوان 2020.

14. محمد يعيش، مؤتمر الصومام عام 1956 واشكالية تجسيد قراراته، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، ع13، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، د.ت.

15. المختار الطاهر كرفاع، فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، قسم التاريخ مجلة الجامعة، الكلية الآداب جامعة الزاوية مج: 3، ع15 مصر 2013م.

16. يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية "1956-1960"، في مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، العدد 06-07، جامعة وهران، 2005.

ثالثا: الدوريات:

1. الطاهر جبلي، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية "1954- 1962"، دورية كان التاريخية، العدد 25، دار ناشري للنشر الالكتروني، الكويت سبتمر، 2014.

2. عبد القادر كركيل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، مجلة أفكار وافاق، ع 08، الجزائر، 2016.

رابعا: الملتقيات:

1. الطاهر خالد، التضامن الديبلوماسي الافريقي الجزائري في إطار حركات التحرر وانعكاساته على تدويل القضية الجزائرية 1954-1962 أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الاقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة المسيلة يومي 30.31 أكتوبر ، سلسلة منشورات مخبر

الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، العدد07، جامعة محمد بوضياف- المسيلة 2018.

خامسا: الموسوعات:

1. عبد الله كنون، موسوعة مشاهير رجال المغرب، ط2، المجلد5، الكتاب اللبناني بيروت 1994.
2. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1985م.

سادسا: المذكرات:

1. أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية " 1958-1962م" أطروحة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، سبتمبر 1985.
2. أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من1 11 1954 إلى 19 09 1958، رسالة ماجستير، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 2002.
3. حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية "1954-1962"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
4. عبد الحميد حوجلة، الثورة في الولاية الخامسة 1954-1962 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان 2007-2008.
5. عبد القادر نالي، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

6. عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالبلدان الإفريقية"1954-1962 أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة العقيد احمد دراية، ادرار، 2017.

7. عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "1955 1957، أو معركة التدويل من أجل " حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"، مجلة البحوث التاريخية مج: 04 ع: 01، الجزائر، 2010.

8. محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957 مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 186.

9. محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، 1947م- 1947م رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،2001-2002.

10. مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003-2004.

11. وسيلة الديلمي، نوري السعيد ومشروع الهلال الخصيب 1958-1982 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2015-2016.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. www.arablegalnet.org

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ-د

مدخل: إندلاع الثورة الجزائرية وظروفها.....6-16

الفصل الأول: الثورة الجزائرية والدعم العربي.....18-35

أولا: التعريف بجامعة الدول العربية.....19

ثانيا: موقف جامعة الدول العربية من اندلاع الثورة التحريرية.....24

ثالثا: مساهمة الجامعة العربية في تعريف بالقضية الجزائري والدعم العربي للثورة.....26

الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في المؤتمرات الأفرواسيوية.....37-49

أولا: القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية.....38

ثانيا: القضية الجزائرية في المؤتمرات الأسيوية.....43

الفصل الثالث: القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.....51-65

أولا: التعريف بهيئة الأمم المتحدة.....52

ثانيا: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.....53

ثالثا: مساعي الحكومة المؤقتة في هيئة الأمم المتحدة.....58

خاتمة.....67-70

الملاحق.....72-78

قائمة المصادر والمراجع.....80-88

الفهرس.....90